2

الجنوب في قلب العالم

شهدت الساحة العالمية في الأعوام الأخيرة، تطوّراً كبيراً، إذ تحوّل عدد كبير من البلدان النامية إلى اقتصادات ناشطة، تُسجّل أداء جيداً في النمو الاقتصادي والتجارة، وتحقق تقدّمًا سريعًا في التنمية البشرية. وفي زمن يخيّم عليه عدم اليقين، تدعم هذه البلدان مجتمعة النمو الاقتصادي العالمي، وتنعش الاقتصادات النامية الأخرى، وتغير وجهة الفقر والثروة على نطاق واسع. ولا تزال هذه البلدان تواجه تحديات هائلة، إذ هي موطن للكثير من فقراء العالم[1]. وقد أثبتت أن إطلاق الفرص التي يختزنها الاقتصاد يكون في تطبيق السياسات العملية والتركيز على التنمية البشرية، وقد تيسّر لها ذلك في ظل العولمة.

ولنهضة الجنوب أهمية بالغة لما تزخر به من تنوّع. فهذه الموجة التي شهدتها البلدان النامية تشمل بلداناً نامية مختلف من حيث ما تملكه من ثروات، وما تتخذه من هياكل اجتماعية، وما تتفرد به من معالم جغرافية وما تختزنه من موروثات تاريخية. فالأرجنتين، وإندونيسيا، والبرازيل، وبنغلاديش، والجزائر، وشيلي، والصين، وغانا، وغيانا، وماليزيا، وموزامبيق، والهند، جميعها بلدان متنوّعة أثبتت أن التنمية السريعة التي محورها الإنسان يمكن تحقيقها في ظروف متنوّعة. وتجارب هذه البلدان المتنوّعة ودرايتها هي مصدر غني بالممارسات الجيدة التي يمكن أن تستفيد منها البلدان النامية الأخرى.

وتؤدي العلاقات التي تُبنى بين هذه البلدان إلى مزيد من التوازن في العولمة. وتنفتح طرق جديدة للتجارة، بحيث ترتبط كل من هذه البلدان المتنوّعة مثل تايلند وتركيا وجنوب أفريقيا وفييت نام والمغرب بعلاقات تصدير واستيراد قوية مع أكثر من 100 اقتصاد[2]. وتؤدّي التكنولوجيات الجديدة والمحسّنة، التي يجري تكييفها وفق الحاجات المحلية، إنتاجية الأفراد وتتيح بتبادل الإنتاج عبر الحدود.

وكل ذلك يحصل في ظل ترابط الشعوب وتقارب القارات من أدنى العالم إلى أقصاه على نطاق لم يتصّوره أحد في السابق. وقد بات يستخدم الإنترنت أكثر من ملياري نسمة، ويسافر بين البلدان أكثر من مليار نسمة في السنة[3].

ويؤثر هذا التحول على طبيعة العلاقات الإقليمية والعالمية. وقد اضطلعت البلدان الرائدة في الجنوب بدور بالغ الأهمية في مواجهة الأزمة المالية في عام 2008. ويركز الحوار حول سبل تأمين السلع العامة العالمية، ومنها كبح تغيّر المناخ، ووضع قواعد لتثبيت الأسواق المالية، وتحريك المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، والاتفاق على آليات لتمويل وإنتاج التكنولوجيات الخضراء. ويبدو للبعض أن زيادة عدد المشاركين يصعّب إمكانات التوافق. غير أن نهضة الجنوب يمكن أن تساعد على كسر حلقة الجمود حول بعض القضايا العالمية وأن تقود إلى ترتيبات عالمية مؤازرة للتنمية.

استعادة التوازن: عالم للجميع والجنوب في قلب العالم

يعيد الإنتاج العالمي إحلال التوازن بطرق لم يشهدها منذ 150 عامًا. وقد سجلت حركة السلع والخدمات والأشخاص والأفكار عبر الحدود نمواً ملحوظاً. ففي عام 1800، لم تكن نسبة التجارة إلى الإنتاج العالمي تتجاوز 2 في المائة[4]. واستمرت هذه النسبة على انخفاض بعد الحرب العالمية الثانية، وبحلول عام 1960 كانت نسبة التجارة إلى الإنتاج العالمي دون 25 في المائة. غير أن هذه النسبة قاربت 60 في المائة من الإنتاج العالمي بحلول عام 2011[5]. وقد توزّعت هذه الزيادة على نطاق واسع، إذ ارتفعت نسبة التجارة إلى الإنتاج فيما لا يقل عن 89 بلداً نامياً في العقدين الماضيين (الإطار 2.1)[6].

واليوم تنتشر عمليات إنتاج الصناعات التحويلية عبر الحدود نتيجة لتراجع الحواجز التجارية وانخفاض تكاليف النقل، وتقوم بلدان عديدة بتداول السلع الوسيطة[7]. وسهلت التغيرات في تكنولوجيا المعلومات طرح المزيد من الخدمات في إطار التبادل التجاري. وكانت النتيجة زيادة في المبادلات التجارية داخل القطاعات وداخل الشركات.

استفادت البلدان النامية، ولاسيما بلدان آسيا من هذه التحولات إلى أقصى الحدود. وفي الفترة من 1980 إلى 2010، تمكنت من زيادة حصتها في تجارة البضائع على الصعيد العالمي

اندماج الجنوب في الاقتصاد والتنمية البشرية

بناء على دراسة شملت عينة من 107 بلدان نامية على مدى الفترة من 1990 إلى 2010، يصنّف حوالى 87 في المائة من العينة ضمن البلدان المندمجة في الاقتصاد العالمي، إذ تمكنت من زيادة نسبة التجارة إلى الناتج، وبناء شراكات تجارية قوية[1]، وتحافظ على نسبة مرتفعة للتجارة إلى الناتج مقارنة بالبلدان التي تقاربها في مستويات الدخل[2]. وقد باتت جميع هذه البلدان النامية أكثر ارتباطًا بالعالم وأكثر ترابطاً فيما بينها، إذ انتشر فيها استخدام الإنترنت، وازداد عدد مستخدمي هذه الشبكة بمتوسط سنوي تجاوز 30 في المائة في الفترة من 2000 إلى 2010.

فحين أن اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي لا يحقّق مكاسب سريعة في دليل التنمية البشرية، العكس الصحيح. فجميع البلدان النامية تقريبًا التي حققت أكبر تحسنٍ في دليل التنمية البشرية مقارنة ببلدان أخرى من المستوى نفسه في الفترة من 1990 إلى 2012 (على الأقل 45 في العينة) حققت مزيداً من الاندماج في الاقتصاد العالمي في العقدين الماضيين، وسجّلت زيادة في نسبة التجارة إلى الناتج فاق متوسطها بحوالى 13 نقطة متوسط مجموعة البلدان النامية التي حققت تحسناً أقل في دليل التنمية البشرية. وينسجم التحليل مع الاستنتاجات الأولية التي مفادها أن البلدان تسير إلى مزيد من الانفتاح مع تقدّمها في التنمية[3].

وليست البلدان التي حققت تقدّماً في الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحسّن أكبر في دليل التنمية البشرية هي البلدان الكبيرة التي تتصدّر عناوين الصحف فقط، بل منها عشرات البلدان النامية الصغيرة والأقل نموًا. وهذه البلدان تشكل مجموعة أوسع وأكثر تنوّعًا من اقتصادات السوق الناشئة التي غالبًا ما يشار إليها، وتنحصر بمجموعات صغيرة مثل مجموعة بريكس (BRICS) التي تضمّ الاتحاد الروسي، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، والهند؛ أو مجموعة أبسا (IBSA) التي تضم البرازيل، وجنوب أفريقيا، والهند؛ أو مجموعة سيفتس (CIVETS) التي تضم إندونيسيا، وتركيا، وجنوب أفريقيا، وفييت نام، وكولومبيا، ومصر؛ أو مجموعة ميست (MIST) التي تضمّ إندونيسيا، وتركيا، وفييت نام، وكوريا الجنوبية، والمكسيك.

ويظهر الشكل التحسن في دليل التنمية البشرية[4] مقارنة بالتغير في نسبة التجارة إلى الناتج، وهو مؤشر إلى عمق المشاركة في الأسواق العالمية. وقد تمكنت أربعة أخماس هذه البلدان النامية من زيادة نسبة تجارتها إلى الناتج في الفترة من 1990 إلى 2012. ومن الاستثناءات في المجموعة التي حققت أيضًا تحسنًا ملحوظًا في دليل التنمية البشرية ثلاثة بلدان كبيرة تعتبر من الأطراف الفاعلة في الأسواق العالمية وهي إندونيسيا وباكستان وفنزويلا، إذ تربط كلاً منها علاقات استيراد وتصدير مع ما لا يقل عن 80 اقتصادًا. ويستمر بلدان صغيران انخفضت نسبة تجارتهما إلى الناتج (بنما وموريشيوس) بالتجارة على مستويات أعلى مما هو متوقع لبلدان ذات مستويات مماثلة في الدخل. وتبرز كافة البلدان التي حققت تحسنًا ملحوظًا في دليل التنمية البشرية وزادت نسبة تجارتها إلى الناتج في الفترة من 1990 إلى 2012 في الربع العلوي الأيمن من الشكل؛ والبلدان التي زادت نسبة تجارتها إلى الناتج وحققت تحسنًا أقل في دليل التنمية البشرية في الربع السفلي الأيمن من الشكل؛ ومنها جنوب أفريقيا، والفلبين، وكينيا.

التقدم البشري والتوسع التجاري في الجنوب

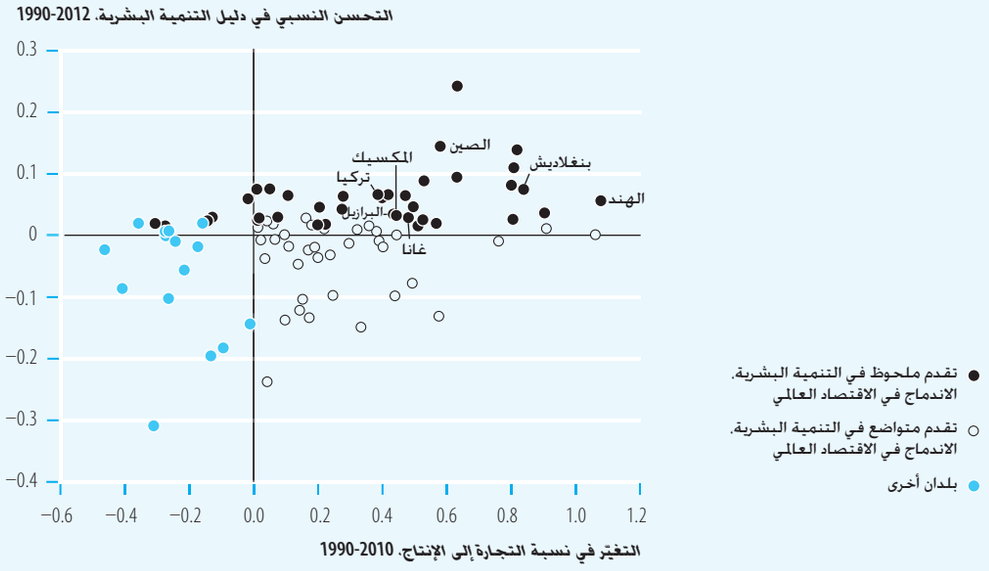

ملاحظات:

1. فاقت قيمة المبادلات التجارية الثنائية مليوني دولار في 2011-2010.
2. بالاستناد إلى نتائج حساب نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان على أساس متوسط الدخل الفردي لحساب عاملي السكان والبلدان غير الساحلية.
3. Rodrik 2001.
4. يُقاس التحسن النسبي في دليل التنمية البشرية على أساس حصيلة حساب التغير في دليل التنمية البشرية في الفترة من 1990 إلى 2012 نسبة إلى قيمة دليل التنمية البشرية الأصلي لعام 1990. وحققت خمسة بلدان باللون الأسود في الربع العلوي الأيسر تحسنًا ملحوظًا في دليل التنمية البشرية، ورغم ذلك سجلت نسبة منخفضة للتجارة إلى الناتج في الفترة من 1990 إلى 2010، ولكنها تمكنت من بناء علاقات تجارية هامة في مختلف أنحاء العالم، وحققت مستوى في التجارة فاق المتوقع للبلدان المماثلة لها في مستوى الدخل الفردي. وحققت البلدان المشار إليها بالدائرة الفارغة في الربع العلوي الأيمن والربع السفلي الأيمن تحسنًا بسيطًا نسبيًا في دليل التنمية البشرية في الفترة من 1990 إلى 2012، لكنها تمكنت من زيادة نسبة التجارة إلى الناتج أو بناء علاقات تجارية هامة.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية؛ نسب التجارة إلى الناتج من بيانات World Bank (2012a).

من زهاء 25 إلى 47 في المائة[8]، وحصتها من الناتج العالمي من 33 إلى 45 في المائة. وتشكل البلدان النامية اليوم ثلث القيمة المضافة في الإنتاج العالمي للسلع المصنّعة[9]. ففي الفترة من 1990 إلى 2010، زادت صادرات البضائع في ثمانية بلدان نامية أعضاء في مجموعة العشرين 15 ضعفًا، إذ ارتفعت من حوالى 200 مليار دولار إلى 3 تريليون دولار[10]. لكن

الخريطة 2.1

توسّع التصدير من تايلند، 1995-2011

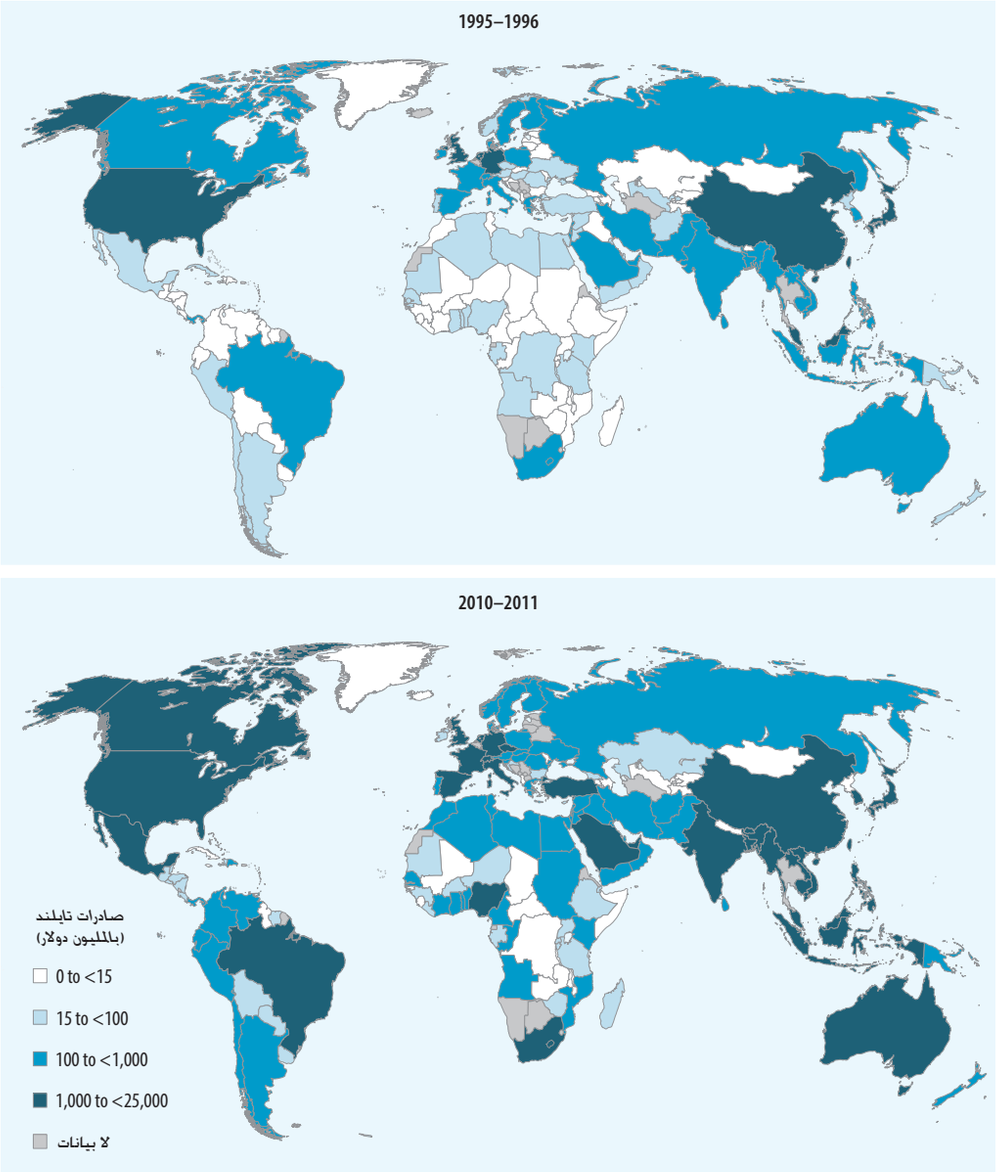

ملاحظة: البيانات معدّلات متوسطة للفترتين من 1995 إلى 1996 ومن 2010 إلى 2011.
المصدر: UNSD 2012.

التجارة ازدادت أيضًا في العديد من البلدان الأخرى. وفي عام 2010، كان نصيب الفرد من صادرات البضائع من جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى أكثر من ضعفي الصادرات من الهند[11]. وفي عام 1996-1995، كان لتايلند حوالى 10 شركاء في التجارة تصدّر إلى كل منهم بقيمة مليار دولار من السلع؛ وبعد مرور 15عاماً، أصبح لها ثلاثة أضعاف هذا العدد منتشرين في كافة أنحاء العالم (الخريطة 2.1)[12].

وترافقت استعادة التوازن العالمي مع ترابط غير مسبوق بين المناطق النامية. ففي الفترة من 1980 إلى 2011، ازدادت المبادلات التجارية بين بلدان الجنوب، فارتفعت حصتها من مجموع التجارة العالمية بالبضائع من 8.1 إلى 26.7 في المائة، وقد بلغت الزيادة معدّلات هامة في العقد الأول من الألفية الثالثة (الشكل 2.1). وفي الفترة نفسها، انخفضت حصة التجارة بين بلدان الشمال من حوالى 46 إلى ما دون 30 في المائة. وتستمر هذه الاتجاهات

الشكل 2.1

ازدياد حصة التجارة بين بلدان الجنوب من مجموع التجارة العالمية بالبضائع بأكثر من ثلاث مرات وتراجع في حصة التجارة بين بلدان الشمال، 1980-2011

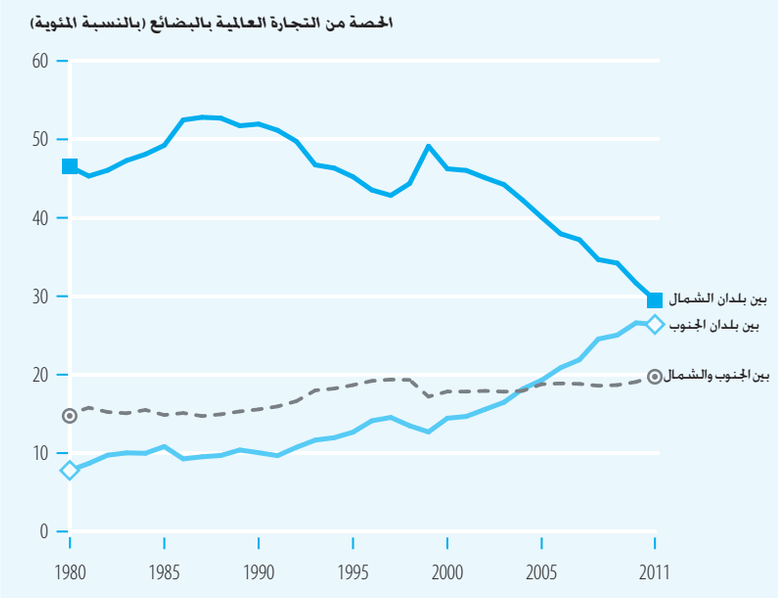

ملاحظة: كان الشمال في عام 1980 يضمّ أستراليا، وأوروبا الغربية، وكندا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى UNSD (2012).

الجدول 2.1

التجارة بين أقل البلدان نموًا والصين، 2000-2001 و2010-2011 (بملايين الدولارات بمعدل سعر الصرف الجاري)

القطاع	الواردات من الصين		الصادرات إلى الصين	
	2000-2001	2010-2011	2000-2001	2010-2011
المواد الأولية الزراعية	16	105	243	1,965
الأغذية والمشروبات	164	1,089	378	841
الوقود والخامات والمعادن	42	323	3,126	44,244
المواد الكيميائية	232	2,178	1	93
النسيج والجلود	1,323	8,974	14	138
الحديد والفولاذ	61	1,642	0	1
المواد المستخدمة في الصناعات التحويلية	236	3,132	44	540
الآلات الصناعية	400	4,415	1	1
الأجهزة الإلكترونية	382	3,806	3	7
المركبات والمعدات الآلية	266	6,691	0	1
الملابس والأحذية	266	2,577	4	129
المعدات والتجهيزات المهنية	147	2,291	1	34

ملاحظة: حُسب متوسط قيمة الصادرات لعامي 2000 و2001 ولعامي 2010 و2011 وقد جرى تدوير الأرقام حسب الرقم الأقرب، حسب الأرقام الواردة من الصين، وتشمل قيمة الواردات الكلفة والتأمين والشحن.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى UNSD (2012).

حتى عند إسقاط الموارد الطبيعية من حساب الصادرات والواردات[13]. وكانت التجارة بين بلدان الجنوب محركاً للنمو خلال الانكماش الاقتصادي الأخير. وتصدّر بلدان الجنوب البضائع (والمصنوعات) فيما بينها بكميات تفوق ما تصدّره إلى بلدان الشمال وتتميز هذه الصادرات بكثافة محتواها من المهارات والتكنولوجيا[14].

وأصبحت منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى منشأ جديدًا ووجهة جديدة للتجارة بين بلدان الجنوب. ففي الفترة من 1992 إلى 2011، ازدادت قيمة المبادلات التجارية بين الصين ومنطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى من مليار دولار إلى أكثر من 140 مليار دولار. وتستثمر الشركات الهندية في قطاعات متنوّعة في أفريقيا، تشمل البنية التحتية والفنادق والاتصالات، أما الشركات البرازيلية فهي من أكبر مصادر فرص العمل في أنغولا[15].

التجارة في السلع والخدمات الرأسمالية

تتيح التجارة بين بلدان الجنوب للبلدان النامية فرصة الحصول على السلع الرأسمالية بأسعار معقولة، وكثيراً ما تلبي حاجاتها أكثر من السلع الرأسمالية من البلدان الغنية، وهي بإمكانها حيازتها وتكييفها وتقليدها[16]. وحتى الهند استفادت من ذلك. ففي عام 2010، طغت على واردات الهند من الصين السلع الرأسمالية مثل الأجهزة الكهربائية والمفاعلات النووية والسخانات (60 في المائة)، وقد حصلت الهند على هذه السلع بكلفة أقل بنسبة 30 في المائة من الكلفة التي كانت ستترتب عليها لو استوردت هذه السلع من البلدان الغنية[17]. ولا يزال ذلك دون القدرة الفعلية التي تختزنها هذه التبادلات. فقد حازت شركة مينغيانغ، وهي من أكبر أربع شركات تنتج التوربينات في الصين، مؤخرًا على 55 في المائة من شركة غلوبيل ويند باور الهندية بهدف تركيب 2.5 جيجاوات من طاقة الرياح والطاقة الشمسية في الهند[18].

وفي عامي 2010 و2011، شكلت العناصر الأساسية لرفع القدرة الإنتاجية وتطوير البنية التحتية، ومنها المركبات، والمعدات الآلية، والآلات الصناعية، والمعدات والتجهيزات المهنية، والمواد الكيميائية والحديد والفولاذ، ما

يناهز نصف واردات أقل البلدان نموًا من الصين (الجدول 2.1). وكانت أكبر نسبة من الواردات من المنسوجات والجلود، بما في ذلك مواد الغزل والخياطة التي تستخدم في تصنيع صادرات أقل البلدان نموًا من الملابس إلى الأسواق في الشمال. وشكّلت الإلكترونيات والملابس والأحذية الموجهة للاستهلاك أقل من 20 في المائة من واردات أقل البلدان نموًا من الصين.

واستفادت البلدان النامية من فرص التجارة في الخدمات. فقد سهّل التقدم في تكنولوجيات المعلومات التجارة في الخدمات على مختلف مستويات المهارات: الأعمال التي لا تتطلب مهارات مرتفعة في مراكز الاتصال وإدخال البيانات؛ والأعمال ذات المهارات المتوسطة في المحاسبة والبرمجة وإصدار التذاكر والفواتير في المكاتب الخلفية؛ والأعمال ذات المهارات المرتفعة في التصميم الهندسي والتصميم الرقمي والفحوص الطبية وتطوير البرمجيات. ويتوقع أن يتكثف هذا الاتجاه فيما تستفيد البلدان النامية من وفورات الحجم في أسواقها الاستهلاكية الواسعة.

الشكل 2.2

حركة الاستثمار الأجنبي المباشر من الجنوب وإليه: زيادة سريعة منذ التسعينات

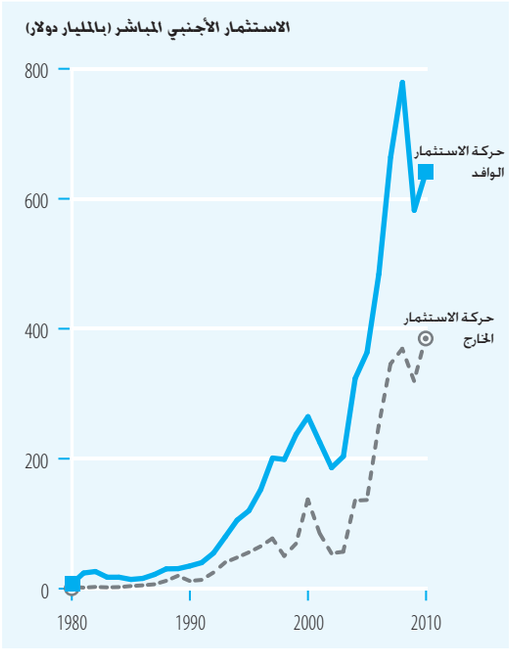

ملاحظة: البيانات هي للبلدان النامية وذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وفقًا لتصنيف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وهي محولة إلى دولار الولايات المتحدة الأمريكية بسعر الصرف الجاري.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية استنادًا إلى UNCTAD (2011a).

والسياحة هي من أكبر قطاعات التجارة في الخدمات على الصعيد الدولي، وتشكل 30 في المائة من الصادرات العالمية من الخدمات التجارية[19]. وقد أنفق السياح تريليون دولار تقريبًا في عام 2010 وكانت الصين من الوجهات التي شهدت أعلى كثافة في إقبال السياح، إذ استقبلت أكثر من 57 مليون وافد، إلى جانب مصر وماليزيا والمكسيك وتركيا وتايلند. وتتوقع منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة أن يقصد بحلول عام 2020 ثلاثة أرباع السياح، المتوقع أن يبلغ عددهم 1.5 مليار سائح تقريبًا، أماكن ضمن مناطقهم الجغرافية.

الاستثمار الأجنبي المباشر

ساعدت حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الناشطة على زيادة الناتج والتجارة في العديد من البلدان النامية. ففي الفترة من 1980 إلى 2010، زادت بلدان الجنوب حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي من 20 إلى 50 في المائة[20]. وسبقت حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى البلدان النامية حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج منها. وارتفعت نسبة نمو التدفقات الداخلة والخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر من الجنوب بسرعة في التسعينات وأوائل وأواسط العقد الأول من الألفية الثالثة (الشكل 2.2). وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من بلدان إلى أخرى في الجنوب بنسبة 20 في المائة في السنة في الفترة من 1996 إلى 2009[21]. وتقدّم البلدان النامية حصة كبيرة من حركة الاستثمار الأجنبي الوافد إلى العديد من أقل البلدان نمواً، وتعود معظم الاستثمارات تحديداً إلى الشركات المتعددة الجنسيات السريعة النمو التي تتخذ من الجنوب مقراً لها.

وتقوم في إطار هذه الاستثمارات علاقات مع الشركات المحلية، ويجري نقل التكنولوجيا، ويزداد استخدام القوى العاملة المحلية والمحتوى المحلي. وفي الواقع ما يدلّ على أن الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب يتفرد ببُعد إقليمي حيث تتحرك معظم الاستثمارات في البلدان ضمن المنطقة نفسها، وغالبًا ما تتجه إلى بلدان ترتبط بعلاقات جوار وبلغة مشتركة[22]. والصين تحتل المرتبة الأولى في الاستثمار في الخارج بين بلدان الجنوب، إذ يبلغ رصيدها من الاستثمار 1.2 تريليون دولار[23].

الإطار 2.2

حيازة الجنوب للماركات في الشمال

في عام 2011، كانت 61 شركة صينية وثمان شركات هندية وسبع شركات برازيلية من أكبر شركات العالم في قائمة فورتشن غلوبل 500. وقبل خمس سنوات فقط، كانت للصين 16 شركة والهند خمس شركات والبرازيل ثلاث شركات على القائمة. وينتقل الجنوب إلى قلب العالم من خلال الاستثمار في الخارج وعمليات الدمج والحيازة. وقيام الشركات في البلدان المتوسطة الدخل بحيازة الماركات الشمالية المعروفة هو دليل على نهضة الجنوب. وفي عام 2005، اشترت شركة لينوفو الصينية قسم الحواسيب المحمولة في شركة أي بي أم لقاء 1.25 مليار دولار واستوعبت 500 مليون دولار من دينها. وفي عام 2010، اشترت زيجيانغ جيلي شركة فولفو السويدية للسيارات. وفي عام 2011 أنفقت الشركات الصينية وحدها 42.9 مليار دولار على مجموعة من أكثر من 200 عملية حيازة. وتملكت شركة ساني للصناعات الثقيلة شركة بوتزمايستير، وهي أكبر شركة مصنّعة لمضخات الخرسانة في ألمانيا، واشترت شركة ليوغونغ للآلات المحدودة شركة هوتا ستالوا وولا البولندية المصنّعة لمعدات البناء، واشترت مجموعة شاندونغ للصناعات الثقيلة حصة 75 في المائة في مجموعة فيريتي الإيطالية، وهي شركة مصنّعة لليخوت الفخمة.

وتملّكت مجموعة تاتا الهندية شركة كوروس البريطانية الهولندية للفولاذ لقاء 13.3 مليار دولار في عام 2007، وجاغوار لاند روفر لقاء 2.6 مليار دولار في عام 2008. واشترت مجموعة اديتيا بيرلا شركة نوفيليس الأمريكية للألومنيوم في عام 2007 وكولومبيان كاميكلز في عام 2011. وتملكت ماهيندرا أند ماهيندرا شركة سانغيونغ الكورية لصناعة السيارات بعد إفلاسها. وكانت شركات الأغذية البرازيلية ناشطة أيضاً. ففي عام 2007، اشترت جي بي أس فريبوي شركة سويفت وهي الشركة الأمريكية المنافسة لها لتسهيل دخولها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 2011، أبرمت الشركات التركية 25 صفقة بقيمة تناهز ثلاثة مليارات دولار. وكانت عملية تملك شركة غوديفا البلجيكية لصناعة الشوكولا من أشهر عمليات التملك التركية وقد اشترتها شركة بيليديز القابضة بقيمة 850 مليون دولار. وهناك عمليات شراء عديدة أقل شهرة لماركات شمالية أصغر على يد شركات في جنوب شرق آسيا والدول العربية. ويجري أيضًا العديد من عمليات الشراء بين بلدان الجنوب. ففي عام 2010، تملكت شركة بهارتي ايرتيل الهندية العمليات الأفريقية لشركة زين لقاء 10.7 مليار دولار، وأنفقت الصين 9.8 مليار دولار في 27 صفقة في الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والهند.

وغالباً ما يجري تفسير عمليات التملك بين بلدان الشمال والجنوب من منظور وطني. ومن غير الواضح ما إذا كانت الصفقات مربحة على المدى القصير ومصدر قيمة مضافة. ولكن على المدى الطويل، يبدو أن الدوافع الاستراتيجية (خارج قطاع الموارد) تدور حول تملك المعرفة والمهارات والكفاءات التي ستساعد الشركات على التوسّع في الخارج والداخل. وتملك الماركات الشمالية المعروفة، ولو في حالة صعبة، يعطي شركات الجنوب موطئ قدم في الأسواق القويّة. وتعمد الشركات المتملّكة إلى الكلفة عبر تنويع سلاسل الإمداد وعولمتها، واكتساب التكنولوجيا والدراية الضمنية (مثل إدارة المخاطر أو التصنيف الائتماني في حالة المؤسسات المالية) لتعزيز قدراتها التشغيلية.

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية؛ China Daily 2012; The Economist 2011a,b, 2012a; Deloitte 2012a,b; Luedi 2008.

وفي عام 1990، شكّلت الشركات من الجنوب 4 في المائة فقط من أصل 500 شركة صنّفت حسب فورتشن غلوبل على أنها أكبر الشركات في العالم. وبحلول عام 2011 وصلت حصة الجنوب إلى 22 في المائة. أما اليوم، فتتخذ شركة من أصل كل أربع شركات عابرة للحدود من الجنوب مقراً لها. وهذه الشركات على صغر حجمها أحياناً نسبة إلى غيرها، كثيرة العدد، فعدد الشركات المتعددة الجنسيات الكورية يفوق عدد الشركات اليابانية، وعدد الشركات المتعددة الجنسيات الصينية يفوق عدد الشركات الأمريكية. وتنفتح شركات الجنوب على العالم بخطى أسرع من شركات البلدان المتقدمة التي هي في مرحلة مماثلة من النمو[24]. وتزيد قدرتها التنافسية عبر حيازة الأصول الاستراتيجية مثل الماركات والتكنولوجيات وشبكات التوزيع (الإطار 2.2).

شبكات الإنتاج

الزيادة في التجارة والاستثمار على يد الشركات المتعددة الجنسيات أشبه بثورة صناعية ثالثة

ترتبط زيادة التجارة والاستثمار على يد الشركات المتعددة الجنسيات وغيرها بتوسع شبكات الإنتاج الدولية، لاسيما في آسيا. وهذه الشبكات أشبه بثورة صناعية ثالثة[25]، إذ تقسم العمليات الإنتاجية إلى عدة مراحل عبر الحدود الوطنية. ونتيجة لذلك، تمكنت البلدان النامية من تنويع بنيتها الصناعية والمشاركة في عمليات الإنتاج المعقّدة. وكانت مشاركة البلدان النامية في البداية في أجزاء تتطلب كثافة في اليد العاملة، كالتجميع، ثمّ انتقلت إلى تشكيل المكونات وتصنيع المعدات. وفي أثناء ذلك، انتقلت عمليات الإنتاج الأقل تعقيدًا إلى الاقتصادات المجاورة الأقل تقدمًا. وفي الوقت نفسه، تسهم هذه المعامل الصناعية في خلق الطلب للشركات المحلية لإمدادها بالعناصر والخدمات اللازمة للإنتاج. وبهذه الطريقة، اتسعت فرص المشاركة في الإنتاج الدولي للداخلين الجدد، على غرار ماليزيا في السبعينات، وتايلند في الثمانينات والصين في التسعينات وفييت نام اليوم.

وقد اضطلع الشمال بدور مهم في نهضة الجنوب، كما يساهم الجنوب في انتعاش الشمال بعد الركود الاقتصادي (الإطار 2.3). وكانت شبكات الإنتاج الدولية تعتمد في الأساس على الطلب النهائي من الشمال. وأدى بروز شبكات الإنتاج المتكاملة داخل آسيا وحدها إلى فورة في صادرات التكنولوجيا العالية بين عامي 1995 و2005، بحيث بلغت قيمتها 320 مليار دولار[26].

الإطار 2.3

علاقات ملزمة: اعتماد الجنوب على الشمال والشمال على الجنوب

تعتمد حصة كبيرة من التجارة بين بلدان الجنوب، ولاسيما في القطع والمكونات المصنّعة، على الطلب من الشمال. وهذا يعرّض بلدان الجنوب للتأثر بالصدمات التي تحدث في الشمال. فعلى أثر الأزمة المالية العالمية في عام 2008، مثلا، انخفضت الصادرات من جنوب شرق آسيا إلى اليابان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بنسبة 20 في المائة تقريباً بين عامي 2008 و2009. وهبطت نسبة الصادرات الصينية إلى هذه البلدان أيضًا بالأرقام العشرية.

غير أن الشمال يعتمد أيضاً على الجنوب لينهض وينتعش. فمنذ عام 2007، ارتفعت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين وبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بسرعة أكثر بمرتين ونصف من صادراتها إلى أسواق الشمال التقليدية. وبمساعدة الدولار الضعيف والقدرة الشرائية المتصاعدة في الجنوب، لم يشمل توسّع الصادرات الأمريكية القطاعات التقليدية فقط مثل الطائرات والآلات والبرمجيات وأفلام هوليود بل أيضًا الخدمات الجديدة العالية القيمة مثل الهندسة المعمارية والهندسة والتمويل. وتجد وراء العجائب المعمارية المزدهرة في شنغهاي (بما فيها أبراج شنغهاي التي ستكون أطول مبنى في البلد في عام 2015) مصممين ومهندسين مدنيين أمريكيين يحصلون على حصة متزايدة من الأتعاب والإتاوات من الخدمات المصدّرة إلى البرازيل والصين والهند.

وإضافة إلى ذلك، يستخدم "اقتصاد التطبيقات" المتنامي المدعوم بشركات مثل شركة آبل وفيسبوك وغوغل أكثر من 300,000 موظف ويتم تصدير ابتكاراتهم بسهولة عبر الحدود. وسجّلت زينغا وهي شركة كبيرة لصناعة الألعاب على الإنترنت والتطبيقات على الهواتف المحمولة 1.1 مليار دولار من الإيرادات في عام 2011، ثلثها من مشتركين خارج الولايات المتحدة الأمريكية. ويظهر تأثير الطبقة المتنامية من المستهلكين في الجنوب ليس فقط في الخدمات بل أيضًا في الصناعات والسلع الأساسية. ويأتي اليوم ثلث الصادرات من الولايات المتحدة الأمريكية من شركات تستخدم أقل من 500 عامل؛ ومن خلال التقنيات الحديثة مثل الطباعة الثلاثية الأبعاد، تستعيد الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من الأسواق التي خسرتها بسبب الواردات. وأعادت الأسواق الناشئة إحياء الدور الأمريكي في إنتاج السلع الأساسية (مثل الحبوب). وتشير هذه الأنماط التجارية المتحوّلة إلى أن أي ركود في الجنوب سيصيب نمو الصادرات الجديدة من الشمال، تماماً كما أصيب الجنوب بالركود الذي ضرب الشمال.

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية؛ The Economist 2012b.

الشبكات بين الأفراد

تتيح العلاقات بين الأفراد الكثير من الفرص عبر الوطنية في التجارة والاستثمار، وغالبًا ما تكون بين المهاجرين وبلدان المنشأ. وفي عام 2010، كان حوالى 3 في المائة من 215 مليون نسمة في العالم من الجيل الأول من المهاجرين[27]، وكان قرابة نصف العدد يقطن في البلدان النامية[28]. وتنحصر نسبة 80 في المائة تقريبًا من حركة الهجرة في بلدان الجنوب بين البلدان المتجاورة[29].

ويشكل انتشار المهاجرين مصدرًا للعملات الأجنبية. ففي عام 2005، قدّرت التحويلات المالية بين بلدان الجنوب بنسبة 30 إلى 45 في المائة من مجموع التحويلات العالمية[30]. وانتشار المهاجرين هو أيضاً مصدر للمعلومات حول فرص الأسواق. والمهاجرون يسهمون أيضاً في تعزيز التجارة الثنائية والاستثمار الأجنبي المباشر[31]. فالشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات ذات النسبة العالية من العاملين المهاجرين من بلدان معينة لا تحتاج إلى الاعتماد على شركاء في المشاريع المشتركة في البلدان التي تربط العاملين فيها روابط ثقافية[32].

ويمكن تقوية الروابط عندما يعود المهاجرون إلى بلدهم. وقد حمل العديد من العاملين في تكنولوجيا المعلومات في سيليكون فالي في كاليفورنيا، مثلاً، أفكارهم ورأسمالهم وشبكاتهم معهم عندما عادوا إلى بلدانهم. ويسهم العائدون في تطوير البنى التحتية وبناء الجامعات والمستشفيات وإطلاق الشركات الجديدة. ويبقى أصحاب الأعمال العائدين على تواصل مع زملائهم السابقين، ويسهل نشر المعلومات عن شركاتهم وأعمالهم. ويأتي التعاون العلمي عبر الحدود بفائدة كبيرة على العلماء الذين تربطهم علاقات عبر الهجرة[33].

وتنتقل المعلومات أيضاً بسهولة وسرعة عبر اتساع انتشار الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي الجديدة. ففي الفترة من 2000 إلى 2010، بلغ متوسط النمو السنوي لاستخدام الإنترنت مستوى مرتفعاً جداً في حوالى 60 بلداً نامياً (الشكل 2.3)[34]. وتضم البلدان العشرة الأولى من حيث عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك، ستة بلدان من الجنوب[35]. وإن دلّت هذه المعدلات على الانطلاق من أساس منخفض في عام 2000، أحدث انتشار واعتماد وسائل الإعلام الجديدة ثورة في العديد من القطاعات في مختلف البلدان (الإطار 2.4).

زخم من التنمية البشرية

يعتمد نجاح الأداء في التجارة والاستثمار والإنتاج الدولي على ارتفاع مستويات التنمية البشرية، كما هو مبيّن في الربط بين ارتفاع

الشكل 2.3

استخدام الإنترنت في الفترة من 2000 إلى 2010 : نمو سنوي بنسبة تتجاوز 30 في المائة في حوالى 60 بلداً نامياً

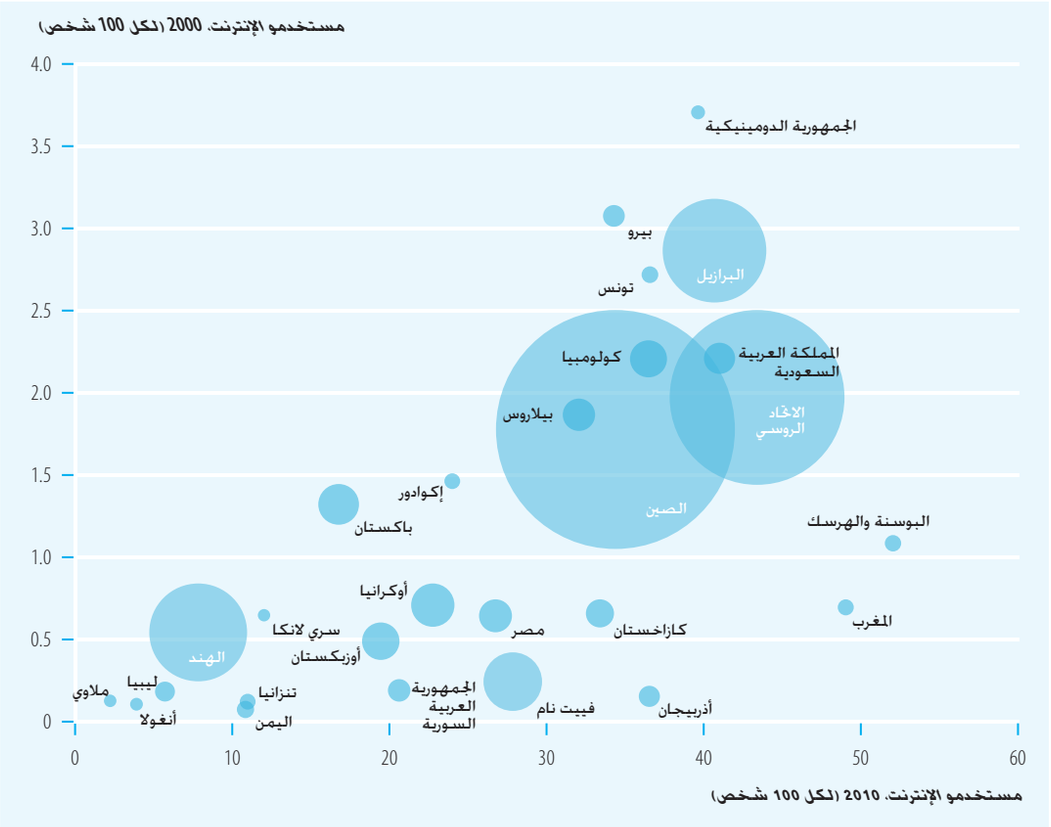

ملاحظة: يتناسب حجم الدوائر مع مجموع الاشتراكات في الإنترنت لعام 2010 (320,000 مشترك في أنغولا و6.7 مليون مشترك في فييت نام). والبلدان النامية المشار إليها في الشكل هي التي تحلّ في الشريحة المئوية 75 وما فوق من النمو السنوي في مجموع المشتركين في الإنترنت.

المصدر: ITU (2012) و World Bank (2012a).

على البلدان المضيفة أن تستثمر في قدرة الأفراد على تحديد واستخدام المعرفة المفيدة التي تحملها إليهم رؤوس الأموال والأفكار الأجنبية

نصيب الفرد من عائدات التصدير والإنجازات في التعليم والصحة (الشكل 2.4). والبلدان الناجحة في الربع العلوي الأيمن من الشكل، هي بلدان نجحت أيضاً في تأمين فرص اقتصادية أفضل للمرأة. وتستقطب التجارة المتزايدة المزيد من القوى العاملة، وخاصة من النساء في معظم الأحيان، إلى سوق العمل، وتسهم بذلك في توسيع خيارات الأفراد. ولا يستفيد العمال الجدد دائمًا من ظروف العمل الجيدة؛ إذ يمكن أن تكون جهود إبقاء التكاليف عند مستويات منخفضة مصدر ضغوط على الأجور وظروف العمل. وقد تتردد بعض الحكومات في تعزيز حقوق العمل، إذا اعتقدت أن ذلك يرفع تكاليف الإنتاج ويحدّ من القدرة التنافسية (الإطار 2.5)[36].

وتؤثر قدرة الأفراد والمؤسسات على فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر. فالبلدان المضيفة ينبغي أن تستثمر في قدرة الأفراد على تحديد واستيعاب وتطوير المعرفة المفيدة التي تحملها إليهم رؤوس الأموال والأفكار الأجنبية[37]. والواقع أن القوى العاملة ذات التحصيل العلمي والمستوى الصحي الجيد كثيراً ما تكون عاملاً أساسيًا في التأثير على قرار المستثمرين الأجانب بشأن الموقع الذي يودّون الانتقال إليه. ويبدو هذا الترابط الإيجابي بين حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والإنجازات في الصحة والتعليم بديهيًا لمجموعة من 137 بلدًا (الشكل 2.5)[38].

وهذه العلاقة بين توفر المهارات البشرية وحركة الاستثمار الأجنبي الداخل تعزز طرفي المعادلة. لكن هناك استثناءات، إذ تستمر حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان ذات الإنجازات البسيطة في التنمية البشرية إذا كانت غنية بالموارد الطبيعية. ففي الفترة

الإطار 2.4

الهواتف النقالة وشبكة بالابا: إندونيسيا تستفيد من تكنولوجيا الاتصالات

استخدمت إندونيسيا تكنولوجيا الاتصالات لتأمين الاتصال ضمن الكتلة الواسعة من الجزر ألمترامية الأطراف ولفتح البلاد على العالم الخارجي بطرق لم يكن يتخيّلها أحد منذ جيل. ولم يأت هذا التحوّل تلقائياً، بل تطلب استثمارًا ضخماً في القطاعين الخاص والعام وتوجيهًا سياسيًا متبصّرًا من مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإدارة الدولة، المعروف بديوان تكنولوجي انفورماسي دان كومونيكاسي ناسيونال (DETIKNAS). وقد واجهت إندونيسيا التي يتوزّع سكانها على أرخبيل واسع من حوالى ألف جزيرة مأهولة، عوائق هائلة في الانتقال إلى العصر الرقمي. وكانت وسائل الاتصال بين الجزر محدودة، وخطوط الهاتف الأرضية قليلة، ومتوفرة للمواطنين العاديين في المدن الكبرى فقط وبكلفة مرتفعة.

وبحلول عام 2010، وصل عدد الهواتف المحمولة المسجّلة إلى 220 مليون هاتف في بلد يضمّ 240 مليون نسمة. وأصبحت نسبة الذين يملكون الهواتف من البالغين 85 في المائة، إذ انخفضت أسعار أجهزة الهاتف والخدمات الهاتفية على حد سواء بفضل تشجيع الدولة والمنافسة في السوق. وارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في إندونيسيا أضعافًا مضاعفة. ومؤخراً، وصل عدد الذين يحصلون بانتظام على خدمة الإنترنت في عام 2008 إلى 13 مليون حسب التقديرات. وفي أواخر عام 2011، وصل العدد إلى أكثر من 55 مليون نسمة، وفق المسوح في القطاع. ويحظى الآن أكثرية شباب إندونيسيا في المناطق الحضرية بخدمة الإنترنت وخاصة عبر أجهزة الهاتف النقال لكن أيضًا من خلال 260,000 مقهى للإنترنت (وورنيت) منتشرة في جميع أنحاء البلد.

ومن خلال ديوان تكنولوجي انفورماسي دان كومونيكاسي ناسيونال، حوّلت الحكومة خدمة الإنترنت إلى أولوية وطنية، وقامت ببناء شبكة من كابلات الألياف البصرية في جميع أنحاء الأرخبيل أسمتها شبكة "بالابا" . وسعت إلى ربط المدارس في ألف قرية ريفية نائية بخدمة الإنترنت وأدخلت أنظمة إعداد الميزانية الإلكترونية والمشتريات الإلكترونية في أعمالها. ولعل السمة الأبرز هي انتشار مواقع التواصل الاجتماعي. ففي تموز/يوليو 2012، كان عدد مستخدمي الفيسبوك المسجّلين 7.4 مليون في جاكارتا الكبرى وحدها، والثانية بين مدن العالم، بعد بانكوك التي بلغ العدد فيها 8.7 مليون. وفي كل إندونيسيا، وصل عدد اشتراكات الفيسبوك إلى 44 مليون اشتراك، تقريبًا، بينما سجلت الهند 49 مليون اشتراك. وغدت إندونيسيا بين البلدان التي يتواصل فيها الوزراء يومياً مع ناخبيهم عبر تويتر. وتحل في المرتبة الثالثة في العالم من حيث عدد المسجلين في تويتر، ويستخدم اختصاصيو البيئة فيها قواعد البيانات على الإنترنت وأدوات خرائط غوغل إيرث لنشر المعلومات عن إزالة الغابات.

ويقول المحللون إن فوائد هذه الثورة الرقمية واضحة على التنمية البشرية في إندونيسيا، حيث تتيح الهواتف النقالة لسكان الأرياف إمكانية الحصول على معلومات عن الصحة العامة، والخدمات المصرفية، والأسواق الزراعية. وقد تعزّزت المشاركة المدنية مع اتساع خدمات المعلومات العامة على الإنترنت منذ تمرير قانون الحصول على المعلومات على نطاق واسع في عام 2010. وحقق الاقتصاد أرباحًا. حسب دراسة أجرتها شركة ديلويت أكسيس اكونوميكس في كانون الأول/ديسمبر 2011، يمثل اقتصاد الإنترنت 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لإندونيسيا، وهي حصة أعلى من حصة صادرات الغاز الطبيعي، وتعادل حصة هذا القطاع في البرازيل (1.5 في المائة) والاتحاد الروسي (1.6 في المائة)، وهي أقل من حصة هذا القطاع في الصين (2.6 في المائة) والهند (3.2 في المائة). وتتوقع ديلويت ارتفاع حصة اقتصاد الإنترنت إلى ما لا يقل عن 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في غضون خمس سنوات، مما يساهم في المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الذي، سيبلغ حسب توقعات صندوق النقد الدولي، 6 إلى 7 في المائة حتى عام 2016.

المصدر: Karimuddin 2011; Deloitte 2011.

من 2003 إلى 2009، مثلاً، سجّلت العديد من البلدان الأفريقية الغنية بالموارد التي كان للاستثمار الأجنبي المباشر فيها مساهمة كبير في النمو الاقتصادي أدنى المستويات في عناصر دليل التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل[39]. ولكن تأثير الاستثمارات على التنمية يبقى محدودًا إذا اقتصرت على بعض الجيوب وانفصلت عن سائر الاقتصاد. ومن غير المرجح أن تنتشر المنافع الممتدة للاستثمار الأجنبي المباشر في غياب لاستثمار مستمر في قدرات البشر. وفي هذا الصدد، يُشار إلى أثيوبيا وتنزانيا، وهما بلدان فقيران نسبيًا بالموارد، شهدا تحسناً كبيرًا في عناصر دليل التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل في الفترة من 2000 إلى 2010 واستقطبا الاستثمار الأجنبي المباشر بمستويات تجاوزت المتوسط في نفس الفترة الزمنية.

وتؤدي التنمية البشرية دوراً بالغ الأهمية في المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية. وخلافًا للنظرة الشعبية، لا تكفي وفرة العمال من ذوي الأجور والمهارات المنخفضة. فيمكن أن يكون تجميع المكونات المصنّعة في مكان آخر عملية معقّدَة تتطلب مهارات فردية وكفاءات اجتماعية للتنسيق والتنظيم على نطاق واسع. ويمكن أن يكتسب الأفراد هذه المهارات بالحصول على الدعم المناسب في التعليم والتدريب والسياسة، إضافة إلى ما يتمتعون به من إمكانات بشرية أساسية[40]. وتسجّل تايلند، والصين، والفلبين، وماليزيا في شرق آسيا؛ والبرازيل وكوستاريكا والمكسيك في أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وتونس والمغرب بين الدول العربية أعلى حصص للتجارة بالقطع والمكونات. وتنتشر الفوائد عند رفع مستوى النشاط (الإطار 2.6). والجدير بالذكر أن القيمة المضافة العائدة لأيّ بلد من التجارة بالقطع والمكونات، تكون عادة منخفضة. وفي البلدان حيث يحصل الإنتاج بالكامل تقريبًا في جيوب مرتبطة بسلاسل الإمداد عبر البحار ومنعزلة عن الاقتصاد المحلي، تكون الفوائد على سائر الاقتصاد محدودة[41].

الشكل 2.4

علاقة ترابط بين نصيب الفرد من عائدات التصدير والتنمية البشرية

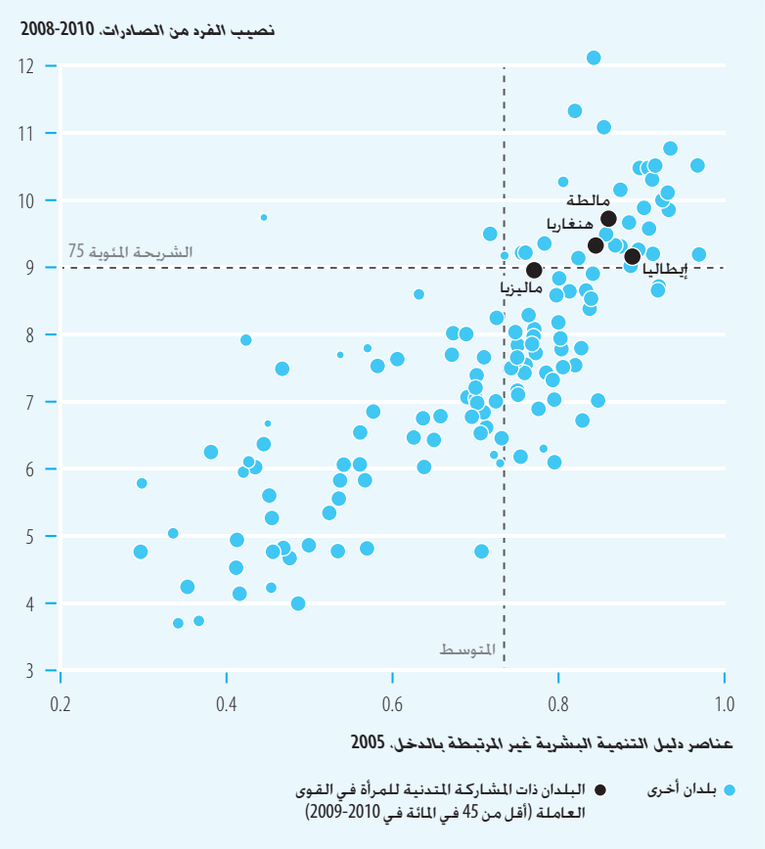

ملاحظة: يتناسب حجم الدوائر مع حصة القطاع غير الأولي في الإنتاج.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية و(2012a) World Bank.

مساعدة البلدان الأخرى على الانضمام إلى مسيرة التقدّم

تؤدي التنمية البشرية دوراً بالغ الأهمية في المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية، حيث لا تكفي وفرة العمال من ذوي الأجور والمهارات المنخفضة

لم تعم نهضة الجنوب جميع البلدان النامية على السواء. فلا يزال مسار التغيير بطيئًا، مثلاً، في معظم أقل البلدان نموًا، وعددها 49 بلدًا، ولاسيما البلدان غير الساحلية أو البعيدة عن الأسواق العالمية. غير أن العديد من هذه البلدان يمكن أن يستفيد أكثر من التجارة والاستثمار والتمويل ونقل التكنولوجيا بين بلدان الجنوب، وهذا ما تشير إليه الوقائع الجديدة.

وخلصت دراسة أجريت حديثاً للاتجاهات من 1988 إلى 2007 أن آثارًا إيجابية للنمو تسربت من الصين إلى بلدان نامية أخرى، ولاسيما البلدان القريبة الشريكة في التجارة[42]. وعوّضت هذه المنافع إلى حد معيّن عن تراجع الطلب من البلدان المتقدمة. وكان النمو في البلدان المنخفضة الدخل سيخسر ما تقديره 0.3 إلى 1.1 من النقاط المئوية في الفترة من 2007 إلى 2010، لو هبط النمو في الصين والهند بالقدر الذي سجلته الاقتصادات المتقدمة[43]. وقد ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من بلد واحد هو الصين في دعم معدلات النمو في العديد من البلدان الأفريقية، ولاسيما بين عامي 2008 و2009، عندما كانت محركات النمو الأخرى تتلاشى. وفي الفترة من 2003 إلى 2009، قُدّرت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين في النمو بما يتراوح بين 0.04 نقطة مئوية في جنوب أفريقيا و1.9 نقطة مئوية في زامبيا. وبلغت هذه المساهمة معدلات مرتفعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (1.0 نقطة مئوية) ونيجيريا (0.9) ومدغشقر (0.5) والنيجر (0.5) والسودان (0.3)[44].

واستفاد منتجو البضائع في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وأماكن أخرى من فورة السلع الأساسية التي نشأت في شرق وجنوب آسيا ودامت فترة طويلة. وأسهمت الواردات الزهيدة الثمن في دعم القدرة الشرائية للمستهلكين من ذوي الدخل المنخفض، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجين المتجهين نحو التصدير. غير أن الطابع المغلق للصناعات الاستخراجية قد يعوق بعض البلدان الأفريقية، ويحد من المكاسب المحتملة للتجارة بين بلدان الجنوب، ويعرّض الاقتصادات لخطر "الداء الهولندي". غير أن القطاع الأولي يمكن أن يؤمن روابط كثيرة في بداية سلسلة الإنتاج وفي نهايتها، كما أظهرت حالة إندونيسيا والبرازيل وترينيداد وتوباغو وشيلي وماليزيا. ومن هذه الروابط البنى التحتية الزراعية الصناعية والشؤون اللوجستية فضلاً عن الطلب على الخدمات (في تحضير وتوزيع الأغذية والبناء والإصلاح والصيانة) وهي كلها تخلق فرص العمل وتولد الدخل وتتيح إمكانات التعلم، ويمكن أن تمكّن أصحاب المشاريع من دخول مراحل جديدة في الابتكار والاستثمار.

وتلوح في الأفق علامات مشجّعة كثيرة. وتُظهر الاستثمارات الأخيرة من شرق وجنوب آسيا في قطاع السلع الأساسية في أفريقيا بوادر انفتاح، إذ ينحسر الطابع المغلق للصناعات في جيوب معيّنة، وتتخذ حكومات كثيرة في الجنوب وجهة عملية، إذ تعتمد سياسات سليمة على صعيد الاقتصاد الكلي، وتعمل على تعزيز المؤسسات، وتتجه إلى المزيد من الانفتاح، وتدخل بفعالية

الإطار 2.5

العمل اللائق في عالم التنافس

توفر العمل اللائق والكريم هو وسيلة لتمكين الأفراد اقتصادياً، ولاسيما النساء. لكن جو التنافس العالمي يضغط اليوم على العمال لأداء المزيد في وقت أقل وبأجر أدنى. ومن منظور التنمية البشرية والأعمال، تتحقق القدرة التنافسية من خلال تحسين إنتاجية العمال. والقدرة التنافسية التي تنتج من تخفيض الأجور وإطالة ساعات العمل غير قابلة للاستدامة. والمرونة في العمل لا تعني التمسك بممارسات تقوّض ظروف العمل اللائق. وقد وقّع ما لا يقل عن 150 بلدًا على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية في مجالات عديدة منها الحرية النقابية والتمييز في مكان العمل. وتهدف قوانين العمل بشأن الحد الأدنى للأجور وحماية العمال وساعات العمل والضمان الاجتماعي ونماذج العقود كلها إلى تقليص الفوارق، والحد من حالات العمل غير الآمن، والقضاء على أسباب النزاع الاجتماعي؛ وتوفّر حوافز للشركات للعمل باستراتيجيات الإدارة الأخلاقية. فالرأي القائل بأن الخضوع للأنظمة غير مجدٍ للشركات جُرّد من مصداقيته. وقد توقف العمل بأحد أبرز مؤشرات مجموعة البنك الدولي وهو مؤشر ممارسة الأعمال التجارية حول استخدام العمال الذي يصنّف البلدان على أساس المرونة في التدابير المتعلقة بتوظيف وصرف العمال لأنه أوحى خطأ بأن التراخي في الأنظمة هو دائماً الخيار الأفضل.

ويتحمّل تجار التجزئة والوكلاء الدوليون مسؤولية ضمان تطابق ظروف العمل في الشركات التي يستقدمون منها عناصر الإنتاج مع المعايير الدولية. ومن الأمثلة على ذلك قضية شركة آبل والشركة المتعاقدة معها فوكسكون. فبعد سلسلة من التقارير الإعلامية التي وثّقت ظروف العمل السيئة في معامل فوكسكون، طلبت شركة آبل من فريق معني بالرصد، وهي جمعية العمل العادل، أن تتولّى التحقيق في الموضوع. وعندما نشرت الجمعية نتائج تحقيقها حول الأجر المنخفض وساعات العمل الطويلة وظروف العمل الخطيرة، وافقت فوكسكون على إجراء إصلاحات كبيرة، فخفّضت معدل ساعات العمل في الأسبوع إلى 49 ساعة، وهو عدد الساعات المعتمد بموجب قانون العمل في الصين. وشركة فوكسكون بصفتها أكبر شركات القطاع الخاص من حيث عدد العمال في الصين، تملك القدرة على تحقيق تحسن مباشر والتأثير غير المباشر على ظروف عمل ملايين العمال. والجدير بالذكر في هذه القضية أن الرأي العام (وسائل الإعلام وفرق المناصرة في الولايات المتحدة الأمريكية) في بلد في الشمال ضغط على شركة مقرها الرئيسي في هذا البلد لدفع شركة متعاونة معها في بلد من الجنوب بهدف النهوض بمعايير العمل في هذا البلد. والنتيجة المحققة لم تكن ممكنة إلا في زمن اجتماع المبادلات التجارية والأعمال، وأخلاقيات العمل، وحقوق الإنسان الأساسية في معيار عالمي واحد ينطبق على الجميع.

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية؛ Berg and Cazes 2007; Duhigg and Greenhouse 2012; Heller 2013.

السياسة الصناعية، والترويج للمشاريع، والتعليم وتكوين المهارات والارتقاء بالتكنولوجيا. وتدعم الحكومات التكتلات الصناعية والمناطق الاقتصادية، وتوسّع التجارة والاستثمار الإقليمي، وتحرص في الوقت نفسه على تأمين التسهيلات المالية والائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتساعد سياسة الاقتصاد الكلي السليمة على إدارة مخاطر حركة العملات الأجنبية الداخلة في حين تسهم السياسة الصناعية الحكيمة في ترسيخ الروابط المحلية وارتفاع قيمة الأعمال التجارية.

واستفادت بلدان عديدة من نقل التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التي تسهم في التنمية البشرية. وتزوّد شركات من الهند مثلا، بلداناً في أفريقيا الأدوية والمعدات الطبية ومنتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة. تقوم شركات من البرازيل وجنوب أفريقيا بعمل مماثل في أسواقها المحلية. وقد أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر من آسيا في تطوير البنى التحتية للمرافق والاتصالات في أفريقيا.

الضغوط التنافسية المتصاعدة

ويمكن أن تكون للصادرات من البلدان الكبيرة آثار ضارة أيضاً. فالبلدان الكبيرة هي مصدر ضغوط تنافسية للبلدان الصغيرة، تحدّ من قدرتها على التنويع الاقتصادي والتصنيع. ومن الأمثلة على ذلك قطاع الكهرباء في زامبيا والملابس في كينيا والسنغال والنسيج في جنوب أفريقيا[45]. فصادرات الملابس من أفريقيا لم تكن لتتمكن من الحفاظ على حصتها التجارية في الأسواق الكبرى، لولا الأفضليات التجارية وقواعد المنشأ الليبرالية التي تستفيد منها بموجب القانون

الشكل 2.5

الاستثمار الأجنبي المباشر حاليًا يتأثر إيجابيًا بانجازات الصحة والتعليم في الأعوام السابقة

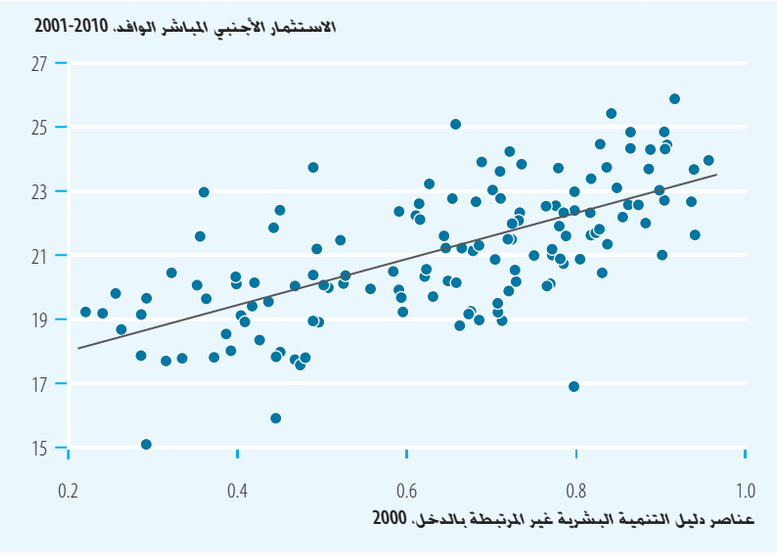

ملاحظة: متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (بملايين الدولارات) للفترة من 2001 إلى 2010 بالحساب الطبيعي؛ دليل التنمية البشرية غير المرتبط بالدخل لنيجيريا لعام 2005.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية و UNCTAD (2011a).

الإطار 2.6

التجميع النهائي ليس مجرد أجور منخفضة

يجري تجميع أجهزة الـ آي فون والـ آي باد، وهما منتجان تكنولوجيان يحظيان بإقبال كثيف واسع النطاق، في شركة في شينزين في الصين ويُباع كل من هذه الأجهزة في العالم بأسعار التجزئة بمئات الدولارات. ولا تتجاوز قيمة العمل المنفّذ في الصين العشرة دولارات، أي 2 في المائة من كلفة جهاز الـ آي باد الواحد، وتصل إلى العاملين في تجميع هذه الأجهزة في الصين نسبة 3.6 فقط من كلفة بيع جهاز آي فون بالجملة. ويحصل موردو القطع والمكونات الذين مقرهم في ألمانيا وجمهورية كوريا والولايات المتحدة واليابان على باقي القيمة. وتصنع الشركات الكورية إل جي وسامسونج شاشة العرض ورقائق الذاكرة وتحتفظ شركة آبل بوظائف تصميم المنتج وتطوير البرمجيات والتسويق في الولايات المتحدة الأمريكية، وأما شركة التجميع فهي تايوانية.

والنصيب المنخفض الذي يحصل عليه العمال في الصين من قيمة الجهاز يعطي الانطباع بأن التجميع لا يتطلّب الكثير من التطور العلمي. وهذا انطباع خاطئ. فإذا كانت آسيا تتمتع بميزة انخفاض الأجور، وتحديدًا للعمال شبه المهرة، يبقى التحدي الأهم الماثل أمام الشركات التكنولوجية في إدارة سلاسل الإمداد العالمية، بما في ذلك شراء القطع والمكونات من مئات الشركات. وهذا يتطلب مجموعة نادرة من المهارات الصناعية، ومرونة وسرعة وحنكة على المستويين الفردي والجماعي. وقد قال مسؤول في شركة آبل لصحيفة النيويورك تايمز أن "الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تنتج القوى العاملة الماهرة التي نحتاج إليها".

ومن التجارب الهامة التي تستحق الذكر على هذا الصعيد تجربة في عام 2007، عندما أعادت شركة آبل بسرعة تصميم الزجاج لشاشة جهاز آي فون. فقد وصلت الدفعة الأولى من حمولة جديدة من الشاشات المحسنة والخالية من الخدوش إلى معمل فوكسكون في منتصف الليل وبدأ العمل فورًا. وفي غضون ثلاثة أشهر، باعت شركة آبل مليون جهاز آي فون. وفي مهلة 15 يوما تمكنت الشركة من توظيف 8,700 مهندس صناعي ليشرفوا على 200,000 عامل تجميع، شاركوا في المحصلة في تصنيع الأجهزة. وكان تقدير شركة آبل الداخلي أن مثل هذا العمل الجبار يتطلب تسعة أشهر في الولايات المتحدة الأمريكية.

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية؛ Kraemer, Linden and Dedrick 2011; Xing and Detert 2010; Duhigg and Bradsher 2012.

الأمريكي للنمو والفرص في أفريقيا ومبادرة الاتحاد الأوروبي لتصدير أي شيء فيما عدا الأسلحة[46].

وحتى البلدان الكبيرة غير محصنة من الضغوط التنافسية. فالصادرات الصينية تؤثر على قطاع التصنيع في البرازيل من خلال الواردات الأرخص ثمناً ومن خلال المنافسة في الأسواق الثالثة[47]. وفي رد غير مباشر، تقدّمت البرازيل رسمياً في أيلول/سبتمبر 2011 باقتراح إلى منظمة التجارة العالمية للنظر في إمكانية الحصول على التعويضات التجارية لتصحيح التقلبات في العملة التي تؤدي إلى موجات من الاستيراد[48]. ولطالما سعت الهند إلى تأمين دخول سياراتها إلى سوق الصين والمعاملة بالمثل.

وفي محاولة لضبط عواقب الصادرات المتنامية من الصين على بعض شركائها، تقوم الصين بتقديم القروض التفضيلية وتضع برامج تدريبية لتحديث قطاعي المنسوجات والملابس في بعض البلدان الأفريقية[49]. وقد شجّعت الصين قطاعاتها المتطوّرة مثل قطاع الجلود على بناء علاقات وثيقة مع سلسلة التوريد في أفريقيا، وشجعت شركاتها الحديثة في الاتصالات والمستحضرات الصيدلانية والإلكترونيات والبناء على الدخول في المشاريع المشتركة مع الشركات الأفريقية[50].

وفي بعض الحالات كان يلي الصدمات التنافسية نهوض صناعي. فقطاع الأحذية في أثيوبيا، مثلا، تعرض لمزاحمة في البداية من الواردات الرخيصة من شرق آسيا، دفعته إلى التسريح المؤقت للعمال وإقفال المعامل على نطاق واسع، خاصة في الشريحة الدنيا من السوق التي تلبيها الصناعات الصغيرة الأثيوبية. وبعد فترة وجيزة، استعاد القطاع عافيته وشق طريقه حتى إلى السوق الدولي[51]. وأشير في مسح أجري مؤخراً إلى أن 78 من أصل 96 شركة أثيوبية استطاعت التكيّف واكتسبت القدرة التنافسية في غضون بضعة سنوات بعد أن أفادت في عام 2006 بأنها تضررت بشدة من منافسة الاستيراد. وشهد قطاع البلاستيك في نيجيريا نهوضاً مماثلاً[52].

ومن الشواغل أيضًا أن الأنماط الحالية للطلب من البلدان الأخرى في الجنوب يمكن أن تعزز التخصص المزمن للعديد من الاقتصادات الأفريقية في السلع الأولية. ويبدو أن تجربة أقل البلدان نموًا، و33 منها في أفريقيا، تؤكد هذا الخطر (الجدول 2.1). ففي عام 2011، شكّلت المواد الأولية الزراعية والوقود والمعادن والخامات أكثر من 96 في المائة من صادرات أقل البلدان نموًا إلى الصين. وبقيت قيمة مجموع الصادرات من المصنوعات من أقل البلدان نموًا إلى الصين دون مليار دولار فيما فاقت قيمة الواردات المصنّعة من الصين 38 مليار دولار.

غير أن التعاون بين بلدان الجنوب على المدى الطويل يمكن أن يساعد في الخروج من هذا النمط من خلال تعزيز الاستثمارات المتلاحقة خارج قطاعات الموارد الطبيعية في الزراعة والصناعة فضلاً عن الخدمات مثل التمويل والاتصالات. وعادت البنى التحتية في أفريقيا وبعد سنوات من إهمال الحكومات والجهات

المانحة التقليدية لتكون الأولوية بدعم من الشركاء الجدد في التنمية في المنطقة وبالاستناد إلى تجربتهم. ولجأت بعض البلدان إلى ترتيبات ائتمانية فريدة لتمويل البنى التحتية بدعم من إمدادات السلع الأساسية[53].

ولا يمكن الاكتفاء بمنظور التكامل ولا بمنظور التنافس لتفسير التفاعل بين بلدان الجنوب. فالمطلوب التخلي عن التمسك بهذه التسميات، وما هو تنافس اليوم يمكن أن يتحوّل بسهولة إلى تكامل في المستقبل. ويبدو أن الانتقال من التنافس إلى التعاون يتوقف على السياسات المعتمدة لمواجهة التحديات الجديدة. وقد كذب الواقع على الأرض التصريحات المتشائمة التي لم ترَ أملاً للتطوّر الصناعي في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، فأظهر القدرة على إحراز التقدم رغم المنافسة أو ربما بدافع منها. وفي هذا الصدد، يرى الكتّاب الأفارقة مثل دامبيسا مويو عن ثقتهم في أن الأطراف الجدد يضطلعون بدور مجدٍ في القارة[54].

والتحوّل من الأسواق التقليدية إلى الأسواق الناشئة يؤثر على البلدان بطرق يصعب توقّعها. فقطاع صناعة الأخشاب في أفريقيا، تحوّل من خدمة سوق أوروبية في الغالب واتجه إلى الصين[55]. ومن حيث حجم السوق، تعتبر الصين أهم وجهة للمشاريع والأعمال. غير أن مجموعة المعايير الفنية التي تطلبها الصين من المصدرين تبدو أقل تشدداً من المعايير التي يفرضها الاتحاد الأوروبي. ومن هذه المعايير مواصفات المنتج والحصول على شهادات من طرف ثالث لاستدامة الغابات والأنظمة الصحية التي تطبق على انبعاثات الفورمالديهايد. لا دليل حتى الآن يفيد بأن التحوّل نحو الأسواق الناشئة يتطلّب رفع المعايير الفنية، وبالتالي تطوير مهارات العمال وقدراتهم[56].

الابتكار وريادة الأعمال في الجنوب

في التجارة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، طوّرت الاقتصادات الصناعية الجديدة قدراتها لتصنيع المنتجات المعقّدة بكفاءة لأسواق البلدان المتقدمة. لكن التفاعلات بين بلدان الجنوب مكّنت الشركات في الجنوب من التكيّف والابتكار بطرق تلائم البلدان النامية. وفي هذا الإطار، نشأت نماذج جديدة للأعمال حيث تُطوّر الشركات المنتجات لعدد كبير من العملاء من ذوي الدخل المنخفض ومع هوامش ربح منخفضة في أغلب الأحيان.

وتعتبر بلدان الجنوب مواقع طبيعية للتجارب في التكنولوجيات والمنتجات الجديدة، مثل المنتجات التي تدخل في النظام العالمي للاتصالات النقالة (GSM). ووفقًا لمبادرة الأسواق الناشئة للنظام العالمي للاتصالات النقالة 2005، خفّض المصنّعون أسعار أجهزة الهاتف النقال أكثر من النصف ووسّعوا قاعدة المشتركين في النظام العالمي للاتصالات النقالة بمعدل 100 مليون مشترك في السنة. وأسهم ذلك في دعم الاستثمار، ففي عام 2007، أعلن مشغّلو شبكات الهاتف النقال، ومنهم شركة أم تي أن في جنوب أفريقيا وزين في الكويت عن خطة خمسية لاستثمار 50 مليار دولار إضافي في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى لتحسين التغطية بالاتصالات النقالة وتوسيعها لتشمل 90 في المائة من السكان. والحقيقة أن الزيادة المذهلة في الاتصالات عبر الهاتف النقال في أفريقيا كانت بمعظمها نتيجة لعمل شركات مقرها الإمارات العربية المتحدة وجنوب أفريقيا والهند[57].

وأعاد مصنّعو أجهزة الهاتف النقال تصميم بعض المنتجات لتلبية حاجات العملاء من ذوي الدخل المنخفض. ففي عام 2004، صممت شركة تي أي إنديا، وهي مركز للبحوث والتطوير في تيكساس انسترومنتس في بينغالورو نموذجاً من رقاقة واحدة لاستخدامه في أجهزة جيدة النوعية ومنخفضة الكلفة. وبدأت شركة نوكيا في عام 2005، بالتعاون مع شركة تي أي بالتسويق في أفريقيا والهند للأجهزة ذات الرقاقة الواحدة المصنّعة في أفريقيا والهند، وباعت أكثر من 20 مليون وحدة. وبرزت تصاميم الرقاقة الواحدة في أجهزة أخرى بما فيها أجهزة المراقبة الرقمية والأجهزة الطبية للتصوير بالموجات فوق الصوتية بكلفة معقولة. وطوّرت شركة إنتل جهازاً محمولاً للصيرفة الريفية وسوّقت وييرو حاسوباً مكتبياً بسيطًا للاتصال بالإنترنت. وأعلنت شركة تاتا في عام 2008 عن إطلاق سيارة نانو بكلفة منخفضة جدًا وقابلة للتصدير في أجزاء مفككة، ليتولى تجميعها تقنيون محليون.

وانتشار التكنولوجيا عبر الاستثمار بين بلدان الجنوب يشجّع أيضًا تطوير حس الريادة لاسيما

تكتسب الشركات الناجحة في الجنوب القدرة على المجازفة على المدى الطويل، والسرعة في تكييف وابتكار المنتجات للمستهلكين المحليين

في أفريقيا. فغالبًا ما ينظم الأفراد أنفسهم ويبنون علاقات بين الباعة والشارين، ويصبحون رواد أعمال تساعد لسد الفجوات وتلبية الحاجات في أسواق تنمو تلقائياً. فالسكان في أفريقيا يستخدمون الهاتف النقال المصنع في آسيا والمصدر إلى أفريقيا بكلفة معقولة، لأغراض متنوّعة، منها العمليات المصرفية، التي هي أقل كلفة وأسهل من فتح حساب مصرفي، والمزارعون يستخدمون الهاتف النقال للحصول على تقارير الأحوال الجوية والتحقق من أسعار المحاصيل؛ ورواد الأعمال يقدّمون خدمات الأعمال في أكشاك الهواتف النقالة. وساعد استخدام الهاتف النقال في النيجر، مثلاً، على تحسين أداء سوق الحبوب، ويستخدم المزارعون في أوغندا الهاتف النقال لبيع الموز بأسعار أفضل.

وتضاعف هذه التحولات وسواها الإمكانات التي تضعها التكنولوجيا في متناول البشر. فبها يستطيعون المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم؛ والحصول على المعرفة بسرعة وبكلفة منخفضة؛ وإنتاج أدوية بسعر أقل؛ وتحسين البذور وتنويع المحاصيل الجديدة؛ واستحداث فرص للعمل والتصدير. وتخترق هذه الإمكانات جميع طبقات الدخل لتصل إلى عموم الناس.

مكان عالم قلبه من البلدان الصناعية، وأطرافه من أقل البلدان نموًا، تنشأ اليوم بيئة جديدة أكثر تشعّبًا وأكثر حراكاً

ولتلبية حاجات المستهلكين المتغيرة من الطبقة الوسطى، تكتسب الشركات الناجحة في الجنوب القدرة على المجازفة على المدى الطويل، والسرعة في تكييف وابتكار المنتجات للمستهلكين المحليين. والمستهلكون في الجنوب هم في الغالب من صغار السن، يقبلون للمرة الأولى على شراء الأجهزة الحديثة، لهم عادات تجارية متميزة، ويحبذون عادةً العلامات التجارية. وتتميّز الشركات في اقتصادات السوق الناشئة باختلاف النهج الإداري فيها عن النُهج السائدة في الشمال، فأكثرية المساهمين هم مساهمون نافذون، يعيدون توزيع الموارد بسرعة تفوق السرعة المتاحة للشركات في الشمال[58].

وبعض هذه التطورات هي نتيجة للتفاعلات بين مؤسسات البحث والتطوير والأعمال والجهات المعنية في المجتمع. وفي إطار هذه التفاعلات، تنتشر الابتكارات وتعمّ فوائدها بسرعة تدفع إلى تحقيق التغيير. ويتزايد الاعتراف بأهمية تفعيل دور الدولة في دعم البحث والتطوير، وفي احتضان علاقات التآزر والتعاون بين المؤسسات الخاصة، والجامعات، ومؤسسات البحث العامة. فقد سار العديد من البلدان الأفريقية على خطى موريشيوس التي نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في شرق آسيا عبر إنشاء مناطق لتجهيز الصادرات، وحذا العديد من البلدان حذو ماليزيا في اعتماد سياسات تشجيع الاستثمار.

ومن المرجح أن تكون السوق المحلية المحرك الرئيسي للنمو في بلدان الجنوب. فالطبقة الوسطى في الجنوب تنمو بالحجم والدخل. ويتوقع أن يكون الجنوب بحلول عام 2030 موطناً لثمانين في المائة من الطبقة الوسطى في العالم. وستبلغ حصة بلدان جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ وحدها 60 في المائة من الطبقة الوسطى، و45 في المائة من مجموع الإنفاق على الاستهلاك[59]. ومن المتوقع أيضاً أن تعيش في الجنوب أكثر من مليار أسرة من مجموع الأسر التي تجني أكثر من 20,000 دولار بحلول عام 2025[60].

ومنذ عام 2008، تحوّل شركات الملابس من تركيا والصين والهند إنتاجها من الأسواق العالمية المنكمشة إلى الأسواق المحلية المتوسّعة. والاعتماد على الأسواق المحلية سيدعم النشاط في الداخل ويساهم في المزيد من النمو الشامل. ففي أفريقيا، سيستمر المستهلكون، في ظل الاتجاهات الحالية، بالاستفادة من زيادة الواردات من المنتجات ذات الكلفة المعقولة. ومن المرجح أن يؤدي ازدهار الأسواق المحلية إلى تزايد أصحاب الأعمال المحليين وجذب المزيد من الاستثمار في الصناعات الاستخراجية، وكذلك في البنى التحتية والاتصالات والتمويل والسياحة والتصنيع، ولاسيما الصناعات الخفيفة، حيث تتميز البلدان الأفريقية بقدرات لم تستغل بعد. وفي إطار هذا السيناريو، الذي بدأ في العقد الفائت

الجدول 2.2

نماذج مختلفة من الشراكات الإنمائية

مبادئ إعلان باريس	الجهات المانحة التقليدية	الشركاء الجدد في التنمية
الملكية	توضع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الأولويات للجهات المانحة	توضّح القيادة الوطنية الحاجة إلى مشاريع معينة
التوافق	تضع ترتيبات مشتركة لتخفيف العبء على المتلقي	تقلّل من الإجراءات البيروقراطية لتخفيف العبء على المتلقي
إدارة النتائج	تفرض ممارسات لتقييم الأداء بقيادة المتلقي	تركز على إيصال المعونة بسرعة وبكلفة متدنية
المساءلة المتبادلة	تضمن المساءلة من خلال تحديد الأهداف والمؤشرات	تحرص على الاحترام المتبادل للسيادة؛ وتتجنب فرض الشروط السياسية

المصدر: مقتبس من Park (2011).

وفي مناطق أخرى، تخضع الاقتصادات المضيفة لتغيير بنيوي، وتواجه الصناعات الأصلية ضغوط المنافسة من الواردات والاستثمارات الداخلة بالعمل على تطوير الإنتاج. لكن هذه العملية صعبة في البلدان التي لم تتطوّر فيها بعد القدرات والبنى التحتية التكنولوجية إلى المستوى المطلوب.

وسيصطدم توسّع الأسواق المحلية بوجود بؤر كبيرة من الحرمان ومناطق متأخرة في بلدان نامية متقدّمة. ومع أن بلدان جنوب آسيا، مثلاً، خفّضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولاراً في اليوم (وفق معادل القوة الشرائية لعام 2005) من 61 في المائة في عام 1981 إلى 36 في المائة في عام 2008، لا يزال أكثر من نصف مليار نسمة يعيشون في حالة فقر مدقع[61].

وتقوّض هذه الفوارق أسس الاستدامة في التقدم، إذ تزرع بذور التوتر الاجتماعي والسياسي. وفي الهند، ينشط المتمردون الماويون في أجزاء كبيرة من المناطق النائية في البلاد؛ وفي نيبال المجاورة، تحوّل الماويون من مليشيا بمعدات بسيطة إلى حزب السياسي الأكبر في غضون 12 سنة.

أشكال جديدة من التعاون

تتحول بلدان نامية عديدة إلى أقطاب للنمو ومحركات للاتصال ولبناء علاقات جديدة، فتتيح الفرص لأقل البلدان نموًا في الجنوب للحاق بركب التطور وصولاً إلى عالم أكثر توازنًا. ومكان عالم قلبه من البلدان الصناعية، وأطرافه من أقل البلدان نموًا، تنشأ اليوم بيئة جديدة أكثر تشعّبًا وأكثر حراكاً. وتعيد بلدان الجنوب تشكيل القواعد والممارسات العالمية في التجارة والتمويل والملكية الفكرية، وتضع ترتيبات جديدة، وتنشئ مؤسسات وشراكات جديدة.

المساعدة الإنمائية

تؤثر نهضة الجنوب على التعاون الإنمائي الثنائي والإقليمي والعالمي. فعلى الصعيد الثنائي، يظهر تأثير نهضة الجنوب في ابتكارات البلدان في شراكات تجمع بين الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا والتمويل الميسّر والمساعدة التقنية. وعلى الصعيد الإقليمي، يظهر تأثير نهضة الجنوب في تعدّد الترتيبات التجارية والنقدية في جميع البلدان النامية والجهود الرائدة المبذولة لتأمين السلع العامة الإقليمية. وعلى الصعيد العالمي، يظهر تأثير نهضة الجنوب في مشاركة البلدان النامية بنشاط في المنتديات المتعددة الأطراف، ومنها مجموعة العشرين ومؤسسات بريتون وودز وسواها، وتحفيز الإصلاحات في القواعد والممارسات العالمية.

ويقدم عدد متزايد من البلدان النامية المعونة على الصعيد الثنائي ومن خلال الصناديق الإنمائية الإقليمية. وكثيرًا ما تكون هذه المعونة عبارة عن تضافر المساعدة الإنمائية التقليدية مع دعم التجارة، ومنح القروض، وتبادل التكنولوجيا والاستثمار المباشر الذي يدعم النمو الاقتصادي، مع الحرص على درجة معينة من الاعتماد على الذات. وتقدّم بلدان الجنوب الإعانات على نطاق أصغر من الجهات المانحة التقليدية لكنها تقدم أيضًا أشكالاً أخرى من المساعدة، غالبًا من دون فرض شروط صريحة على السياسة الاقتصادية أو نهج الحكم[62]. وقد لا تكون هذه البلدان قد وصلت إلى المستوى المثالي من الشفافية في الإقراض للمشاريع، لكنها تعطي الأولوية للحاجات التي تحددها البلدان المتلقية وتحرص على ضمان درجة عالية من الملكية الوطنية للمشروع (الجدول 2.2).

وتعتبر البرازيل والصين والهند من أكثر الجهات فعالية في تقديم المساعدة الإنمائية، ولاسيما لبلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى[63]. فقد نقلت البرازيل برنامج المنح الدراسية الناجح وبرنامج

الإطار 2.7

البرازيل والصين والهند تعمل في زامبيا

شهد نموذج التعاون الثنائي الذي مارسه الشركاء الجدد في التنمية من الجنوب تغيرًا سريعًا. وكانت مساهمة الشركاء الجدد في زامبيا في مجموع تمويل التنمية ضئيلة حتى وقت ليس ببعيد. ومن أصل ثلاثة مليارات دولار من المنح والقروض الممنوحة إلى زامبيا في الفترة من 2006 إلى 2009، لم تتجاوز المبالغ المدفوعة من البرازيل والصين والهند نسبة 3 في المائة.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، أعلنت الصين وزامبيا أن الصين ستقدّم قرضًا ميسرًا بقيمة مليار دولار على دفعات لزامبيا لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتعادل قيمة هذا القرض 40 في المائة من مجموع رصيد الدين الخارجي العام على زامبيا. وفي عام 2010، قدّم البنك الصيني للاستيراد والتصدير قرضًا بقيمة 57.8 مليون دولار إلى زامبيا للتزوّد بتسعة مستشفيات نقالة. وأعلنت الهند في 2010 أيضًا فتح ائتمان بقيمة 75 مليون دولار يليه ائتمان آخر بقيمة 50 مليون دولار لتمويل مشروع الطاقة الكهرمائية. واستثمرت البرازيل مبالغ كبيرة في معدات التعدين في مناجم كونكولا للنحاس في المقاطعة الشمالية الغربية لزامبيا (بإدارة شركة هندية). وتقوم شركة فال البرازيلية الكبيرة للتعدين في مشروع مشترك مع شركة راينبو من جنوب أفريقيا بالتنقيب عن النحاس والتعدين في زامبيا، وكان الاستثمار الأولي بقيمة 400 مليون دولار. ووقّعت البرازيل وزامبيا اتفاقات تعاون فني في قطاعي الماشية والصحة.

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية؛ Kragelund 2013.

الشكل 2.6

اقتصادات الأسواق الناشئة تراكم احتياطياً كبيرًا بالعملات الأجنبية منذ عام 1995

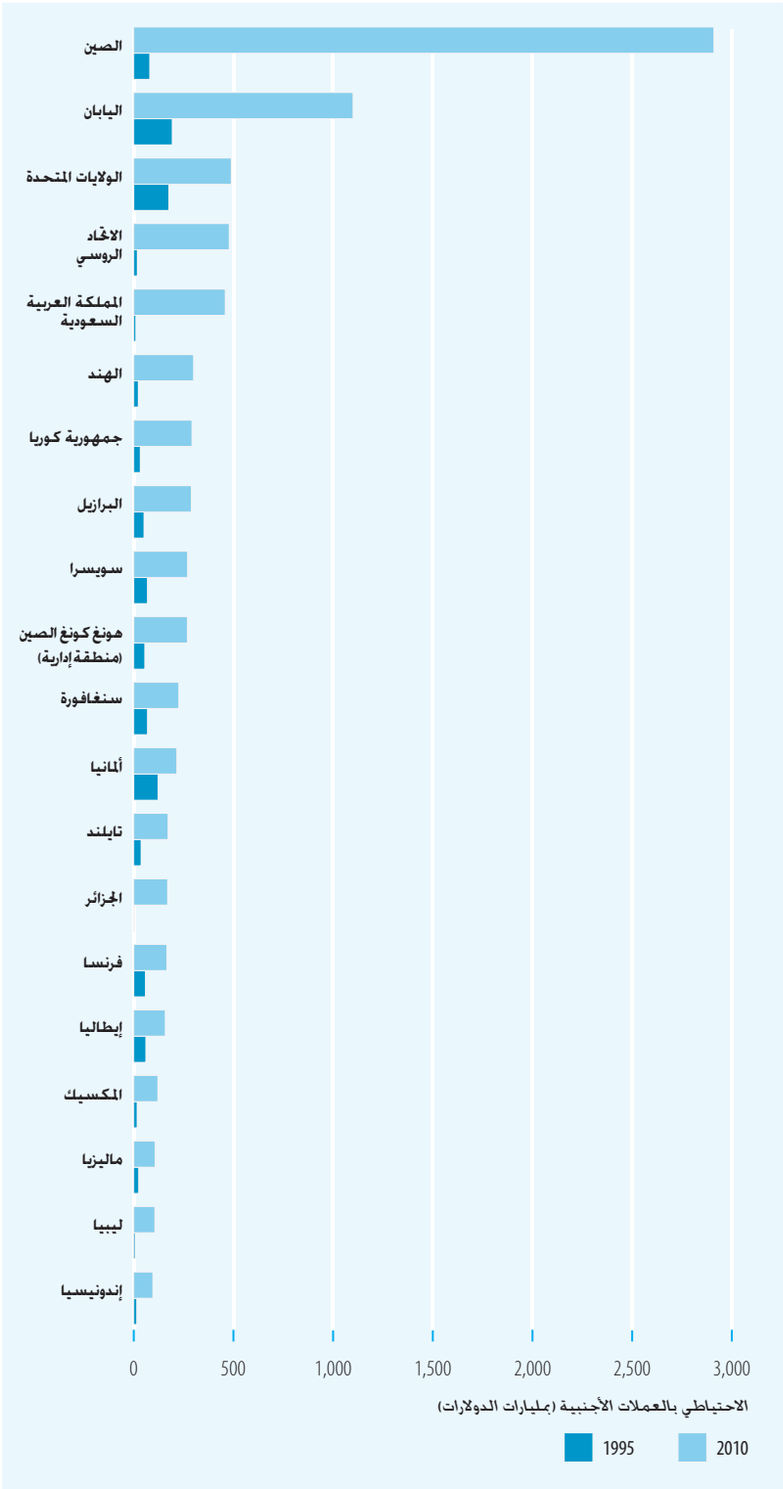

ملاحظة: بما في ذلك مخزون الذهب.

المصدر: World Bank (2012a).

محو الأمية إلى شركائها في أفريقيا. وفي عام 2011، كان لديها 53 اتفاقًا صحيًا ثنائيًا مع 22 بلدًا أفريقيا[64]. ودعمت الصين حركة الاستثمار والاتفاقات التجارية بالمساعدة المالية والفنية لبناء البنى التحتية الثقيلة. في تموز/يوليو 2012، تعهدت الصين بمضاعفة قروضها الميسّرة إلى 20 مليار دولار في الأعوام الثلاثة المقبلة[65]. وقدّم البنك الهندي للاستيراد والتصدير 2.9 مليار دولار من الائتمانات إلى بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وتعهّد بتقديم خمسة مليارات دولار إضافي في الأعوام الخمسة المقبلة[66]. وفي الفترة من 2001 إلى 2008، أمّنت بلدان ومؤسسات من الجنوب 47 في المائة من التمويل الرسمي للبنى التحتية في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى[67].

ويتّبع الشركاء الجدد في التنمية في الجنوب نموذجًا خاصًا في التعاون الثنائي (الإطار 2.7). فالمساعدة المالية الكبيرة التي يقدّمها هؤلاء الشركاء، في إطار نهج جديد من الشروط المخففة، تعزز استقلالية السياسات في البلدان الأقل نموًا[68]. وقد بات بإمكان البلدان الأقل نموًا الاعتماد على عدد أكبر من الشركاء الجدد للحصول على المساعدة الإنمائية[69]. وهذا يوسّع الخيارات فيما تتنافس القوى الأجنبية على النفوذ، والوصول إلى المستهلكين المحليين، والحصول على ظروف مشجعة للاستثمار.

ويتطور نظام المساعدة الإنمائية الإقليمية بفعل مصارف التنمية الإقليمية أيضاً، وهي مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية في البلدان الأمريكية. وفي عام 2009، سارت مصارف التنمية الإقليمية عكس اتجاه الدورة الاقتصادية وقدّمت مجتمعة 18.4 في المائة (3.4 مليار دولار) من مجموع المساعدة التي تقدّمها كافة المؤسسات المتعددة الأطراف، وسجلت زيادة بنسبة 42 في المائة عن مستوى مساهمتها في عام 2005. وقدّمت المساعدة الإنمائية من الدول العربية مساهمات مهمة وصلت إلى ستة مليارات في عام 2008[70]. وكانت المصارف والصناديق الإقليمية العاملة في الدول العربية أكبر مصادر التمويل للبنى التحتية في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى في الفترة من 2001 إلى 2008[71]. وقد تصبح المساعدة الإنمائية من مصارف التنمية الإقليمية أهم مصادر الدعم للبلدان المنخفضة الدخل في الأعوام المقبلة (كما بالنسبة للمساعدة الإنمائية بين بلدان الجنوب) إذا عمد صانعو السياسات في البلدان الغنية إلى تقليص

التزاماتهم بتقديم المساعدة بسبب ما يواجهونه في بلدانهم من تحديات اقتصادية وسياسية[72].

ولم يسعَ الشركاء في التنمية في الجنوب إلى التدخل في طبيعة المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف أو في قلب قواعدها. لكنهم عرّضوا بمبادراتهم الجهات المانحة التقليدية لضغوط تنافسية قد تدفعها إلى توجيه المزيد من الاهتمام إلى حاجات البلدان النامية وهواجسها. وخلافاً للعديد من الجهات المانحة التقليدية التي تركز على القطاعات الاجتماعية، ركز الشركاء الجدد في الأعوام الأخيرة الماضية على الاستثمار في البنية التحتية الجديدة في كافة البلدان المنخفضة الدخل، في اتجاه أدى إلى تحسّن بنسبة 35 في المائة في الإمداد بالكهرباء وزيادة بنسبة 10 في المائة في قدرة السكك الحديدية وانخفاض في سعر خدمات الاتصالات[73].

الاتفاقات التجارية والمالية

شهدت أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية توسّعًا في الاتفاقات التجارية، الثنائية وشبه الإقليمية والإقليمية. وفي جنوب آسيا، تغلّبت هذه الاتفاقات الإقليمية على الخلافات السياسية. وفي شرق أفريقيا، ساعد تعزيز التكامل الإقليمي على تحصين الاقتصادات من الصدمات العالمية[74]. والمجال مفتوح لتفعيل اتفاقات التكامل الإقليمي باتخاذ تدابير عملية مثل ترشيد إجراءات العبور والنقل والإجراءات الجمركية، وتنسيق الأنظمة الوطنية. والمجال مفتوح أيضًا لتخفيض التعريفات على التجارة في المنتجات النهائية بين بلدان الجنوب، التي هي حاليًا أعلى من التعريفات المفروضة على التجارة بين بلدان الشمال والجنوب[75] .

وفي أعقاب الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، وضعت بلدان عديدة في الجنوب اتفاقات نقدية جديدة، تحقق تغيّرا وتحوّلا في النظام المالي، وتفسح المجال أمام البلدان لتضع بنفسها سياساتها المحلية. وتستعيض اتفاقات الإقراض الجديدة بالتوجه العملي، عن البعد الإيديولوجي وفرض الشروط.

وإضافة إلى ذلك، تتأثر طبيعة النظام المالي العالمي بوضع الاحتياطي المالي الضخم للجنوب. وقد احتفظت بلدان عديدة، وليس فقط البرازيل والصين والهند، بل أيضًا إندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا وماليزيا والمكسيك وسواها بمخزون من الاحتياطي بالعملات الأجنبية، ليكون ضمانة ذاتية ضد الانتكاسات والأزمات المالية في المستقبل (الشكل 2.6). وفي الفترة من 2000 إلى الربع الثالث من عام 2011، ارتفع الاحتياطي العالمي بالعملات الأجنبية من 1.9 تريليون دولار إلى 10.1 تريليون دولار، والحصة الغالبة في هذه الزيادة هي للبلدان الناشئة والنامية التي بلغ مجموع الاحتياطي لديها 6.8 تريليون دولار[76]. واستخدمت بعض هذه البلدان الاحتياطي لدعم النمو في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وقد انقلبت الأدوار، إذ حاول صندوق النقد الدولي الاستعانة بهذه المبالغ للحصول على المساعدة في مواجهة الأزمة المالية التي ضربت أوروبا.

وتحوّل البلدان النامية التي تمتلك مخزونًا كبيرًا من الاحتياطي عادة جزءًا منه إلى صناديق الثروة السيادية. وحسب بيانات معهد صندوق الثروة السيادية، بلغ محتوى صناديق الثروة السيادية 4.3 تريليون دولار من الأصول في أواخر عام 2010، ومنها 3.5 تريليون دولار في يد الاقتصادات النامية والناشئة، و800 مليار دولار لشرق آسيا فقط[77]. واعتبارًا من آذار/مارس 2011، كانت الاقتصادات النامية والناشئة تملك 41 صندوقًا سياديًا، تتراوح قيمة الأصول في عشرة منها بين 100 و627 مليار دولار.

وليس ضخامة الاحتياطي بالعملات الأجنبية ولا الحصة في صناديق الثروة السيادية الضمانة الحصينة ضد الصدمات المالية. فهذا التراكم غير المسبوق بالعملات الأجنبية تترتب عليه كلفة الفرص الضائعة للبلدان التي تملك الاحتياطي والبلدان النامية الأخرى على حد سواء[78]. ويمكن توزيع الموارد بطرق أكثر إنتاجية لدعم تقديم السلع العامة، وتوفير رأس المال للمشاريع التي تعزز القدرات الإنتاجية والتنمية الاقتصادية والبشرية وترسخ الاستقرار المالي الإقليمي ودون الإقليمي عبر زيادة مجموعة الموارد المتاحة للمؤسسات الإقليمية.

ونهضة الجنوب بوجه عام هي مصدر يزوّد النظام المالي العالمي بأنماط جديدة لتراكم الموارد، ولبناء نظام مالي للجنوب متعدد الطبقات، وأكثر كثافة وأكثر تنوّعًا. وتحل هذه الترتيبات أحيانًا محل مؤسسات بريتون وودز، لكن في معظم الحالات تكمّل المؤسسات والترتيبات الناشئة النظام المالي العالمي. ويمكن للمشهد المالي المتغير في الجنوب أن يعزز الاستقرار والمناعة المالية ويدعم تنمية القدرات الإنتاجية على المدى البعيد ويقدّم

المجال مفتوح لتفعيل اتفاقات التكامل الإقليمي باتخاذ تدابير عملية مثل ترشيد إجراءات العبور والنقل

الأهداف المنسجمة مع التنمية البشرية ويوسّع المجال أمام السياسيات الوطنية. وفضلاً عن ذلك، تسهم الاقتصادات الناشئة في التحوّل والتغيير، إذ تؤثر على مؤسسات بريتون وودز للاستجابة لمطالب صحة التمثيل، وتصحيح مبادئ الحكم، وإعادة النظر في فرض الشروط.

ووسّعت مجموعة العشرين مشاركتها في المؤسسات المالية العالمية الأساسية مثل مجلس تحقيق الاستقرار المالي المناط به ضمان قدر أكبر من المساءلة في المؤسسات التي تضع المعايير المالية الدولية. وتضمّ لجنة بازل للرقابة المصرفية والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ممثلين من بلدان مجموعة العشرين وسواها. ويكتسب الجنوب تأثيرًا في صندوق النقد الدولي، حيث تشغل الصين المنصب المستحدث لنائب الرئيس، وهي في موقع يؤهلها لأن تصبح المساهم الثالث الأكبر في الصندوق[79]. وفي البنك الدولي، ارتفعت حصة التصويت للاقتصادات النامية والانتقالية بنسبة 3.13 نقطة مئوية في عام 2010 ووصلت إلى 47.19 في المائة[80] .

إزاء الكوارث الطبيعية الناجمة عن تقلبات المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر الذي يهدد بالقضاء على التقدم المحرز في التنمية البشرية، تقر البلدان بأن الخيارات المتاحة لها ليست بالكثيرة، فليس أمامها سوى وضع السياسات للتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره في المستقبل

سياسة الهجرة

أدرجت المنظمات الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأفريقي والسوق الجنوبية المشتركة في أمريكا اللاتينية موضوع الهجرة على جدول أعمالها. وكان جزء من النشاط على هذا الصعيد ضمن عمليات التشاور الإقليمية، وهي عمليات غير نظامية وغير ملزمة مخصصة لإيجاد قواسم مشتركة بين البلدان. ويجري العديد من هذه العمليات بين المناطق وتدعم مناطق المنشأ والمقصد بطرق تفسح المجال لبناء القدرات وتوحيد المعايير الفنية والتوصل إلى اتفاقات على مسائل مثل إعادة القبول. وقد خفّضت الحواجز أمام التواصل، وأتاحت للبلدان التلاقي والتفاهم على مواضيع معينة، والاتفاق على حلول مشتركة.

ويمكن القول إن لهذه الحوارات الفضل في تمهيد الطريق للجهود الناجحة التي بُذلت لاحقاً في مجال الهجرة، وأكثرها طموحًا مبادرة برن -2001 2005 والحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة والتنمية في عام 2006 الذي استضافته الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة، ولاحقًا إنشاء المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية[81]. وتضمّن تقرير التنمية البشرية لعام 2009، تنويهاً بهذه الجهود إذ يمكن أن تحقق نتائج للمهاجرين ومجتمعات المقصد عبر تحرير وتبسيط القنوات التي تسمح للأفراد بالسعي للعمل في الخارج، وضمان الحقوق الأساسية للمهاجرين، وتخفيض تكاليف معاملات الهجرة، وتمكين المهاجرين من الاستفادة من فوائد الحراك الداخلي، وجعل الحراك جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية[82].

حماية البيئة

اتضحت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو فعالية الترتيبات الإقليمية، إذ أثبتت حكومات من الجنوب القدرة على التلاقي والعمل معاً لإدارة الموارد المشتركة بينها. وفي هذا الإطار توصلت الحكومات من منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى مبادرة موحدة لحماية مثلث الشعاب، وهو الشعاب المرجاني الأغنى في العالم الذي يمتد من ماليزيا وإندونيسيا إلى جزر سليمان ويؤمن الغذاء وسبل العيش لأكثر من 100 مليون نسمة. وتعمل البلدان معًا في حوض نهر الكونغو في مواجهة تجارة الأخشاب غير المشروعة للحفاظ على الغابة المطيرة الثانية من حيث الحجم في العالم[83]. وفي مؤتمر ريو +20، أعلنت مجموعة من مصارف التنمية الإقليمية عن مبادرة بقيمة 175 مليار دولار لتعزيز النقل العام وخطوط الدراجات الهوائية في بعض أكبر مدن العالم[84].

ورعت نهضة الجنوب مجموعة واسعة من الاتفاقات الثنائية لمعالجة تغيّر المناخ. فإزاء الكوارث الطبيعية الناجمة عن تقلبات المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر الذي يهدد بالقضاء على التقدم المحرز في التنمية البشرية، تقر البلدان بأن الخيارات المتاحة لها ليست بالكثيرة، فليس أمامها سوى وضع السياسات للتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره في المستقبل. وتتفق البلدان، مثلاً، على التعاون في تطوير التكنولوجيا وإنشاء أسواق الكربون في مناطق معينة. وقد أنشئت شراكة بين الصين والمملكة المتحدة لاختبار التكنولوجيات المتقدمة في احتراق الفحم، وأنشئت شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند لتطوير الطاقة النووية في الهند[85].

وتعمل البلدان في الجنوب على تطوير التكنولوجيات الجديدة المراعية للمناخ وتبادلها. وتعتبر الصين وكانت البلد الرابع في إنتاج طاقة الرياح في عام 2008، المنتج الأول في العالم للوحات الشمسية والتربينات الهوائية[86]. وفي عام 2011، ساعدت البعثة الوطنية الشمسية للهند على

زيادة الاستثمار في الطاقة الشمسية بنسبة 62 في المائة، بحيث تبلغ قيمة الاستثمارات 12 مليار دولار، وهو التوسع الاستثماري الأسرع في أكبر أسواق الطاقة المتجددة. وحققت البرازيل زيادة بنسبة 8 في المائة في الاستثمار في تكنولوجيا الطاقة المتجددة، فبلغت قيمة الاستثمارات سبعة مليارات دولار[87].

ولا شك في أن المبادرات الإقليمية والثنائية والوطنية في الجنوب للتخفيف من حدة آثار تغيّر المناخ وحماية الموارد البيئية خطوات ايجابية. غير أن مشكلة تغيّر المناخ والبيئة هي بطبيعتها مشكلة عالمية تحتاج إلى حلّ عالمي عبر الاتفاقات المتعددة الأطراف. ويعتبر التعاون ومشاركة الاقتصادات الصاعدة في الجنوب في هذه الاتفاقات عنصراً حيويًا لنجاحها. ويمكن أن يكون التعاون والاتفاق الإقليمي خطوة هامة في هذا الاتجاه، إذ يدل على اهتمام حقيقي بمعالجة التحديات التي يطرحها.

التقدم في جو من عدم اليقين

تحققت نهضة الجنوب في ظل توسع عالمي فائق في التجارة والاستثمار. وسجّل أكثر من 100 بلد نام نموًا في متوسط دخل الفرد بنسبة تجاوزت 3 في المائة في عام 2007. وفي الآونة الأخيرة، دفع الركود الاقتصادي في البلدان المتقدّمة بلدان الجنوب إلى التوجه نحو الطلب الإقليمي[88]. ويفوق حجم المبادلات التجارية بين البلدان النامية الآن حجم المبادلات التجارية بين الجنوب والشمال. ويمكن أن يستمر هذا الاتجاه. وتبقى الكتل التجارية في بلدان الجنوب تعاني من الحواجز غير الجمركية التي تقلص نطاق الإمكانيات التجارية. ويبقى الاحتياطي الكبير بالعملات الأجنبية خاملاً عندما تكون عائدات الاستثمار بين بلدان الجنوب أعلى وفرص الاستثمار مضمونة أكثر. والمجال مفتوح لتوسيع الشراكات الإنمائية والتعاون الإقليمي والأقاليمي.

وقد دعمت نهضة الجنوب النمو الاقتصادي السريع في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وعزز فرص تقدم التنمية البشرية. وتحل اقتصادات كثيرة من الأسرع نموًا في هذا القرن في مرتبة متدنية من حيث التنمية البشرية. فقد حققت بعض البلدان تقدمًا في المؤشرات غير المرتبطة بالدخل، بينما البعض الآخر لم يحقق أي تقدم.

ويجب أن تستفيد الحكومات من زخم النمو وتعتمد سياسات تحوّل الارتفاع في الدخل إلى تقدّم في التنمية بشرية. والسياسات التي تركز على بناء القدرات البشرية والقدرات الإنتاجية المحلية للبلدان، تسمح بتجنب الانزلاق في "شرك السلع الأساسية" وتساعد في تنويع النشاط الاقتصادي. ويمكن أن يساعد التعاون بين بلدان الجنوب على استقاء الدروس وتعميمها في عمليات التجارة والاستثمار والشراكة في كافة القطاعات، ومنها قطاع السلع الأساسية. ويمكن أن تسهّل الشراكات بين بلدان الجنوب التنويع الصناعي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاريع المشتركة؛ والتبادل التكنولوجي من خلال التعلم من الأقران؛ وتلبية حاجات الطبقة الناشئة من أصحاب الأعمال بالمنتجات ذات الكلفة المعقولة والاستعمالات المبتكرة. وقد بدأ هذا الاتجاه ويمكن المضي فيه في الأعوام المقبلة.

واستنادًا إلى كل ما تقدم، كانت نهضة الجنوب نهضة مذهلة ولكنها لا تزال في مراحلها الأولى. ومدى الترابط بين البلدان النامية اليوم، في الاقتصاد والمجتمع والتكنولوجيا وريادة الأعمال، لم يسبق له مثيل. وبينما تحمل عناوين الصحف كل يوم أنباء محزنة حول المستجدات التي يشهدها العالم. وتتسرب من هذه الصورة القاتمة ملامح مضيئة، تخبر عن مشاريع مشتركة وتطبيقات مبتكرة لتكنولوجيات جديدة على يد أفراد مغامرين في أماكن غير متوقعة.

وكل قصة لن تنتهي في مكانها، بل يمكن أن تتكرر وتتكرر على عديد السكان في البلدان النامية، فتتراكم آثار نموذج نهضة الجنوب عبر المناطق فوائد وعبرًا لا تحصى. ويتناول الفصل الثالث هذا الاحتمال، إذ يحدّد بعض المحركات الأساسية التي سمحت لبعض بلدان الجنوب الرائدة بإحراز التقدم السريع، وقد تلهم بلداناً أخرى الطريق نفسه.

وتعمّ العالم حالياً حالة من عدم اليقين. والركود الاقتصادي في الشمال يؤثر على الجنوب. وفي ظل الإصلاحات الثابتة والتغييرات في اتجاه السياسة العامة[89]، تقترب وعود التقدم البشري المنشود والمستمر من حيز الواقع، إذ تأتي نتيجة لتحول في الاقتصاد العالمي تحققه نهضة الجنوب.

يفوق حجم المبادلات التجارية بين البلدان النامية الآن حجم المبادلات التجارية بين الجنوب والشمال. ويمكن أن يستمر هذا الاتجاه